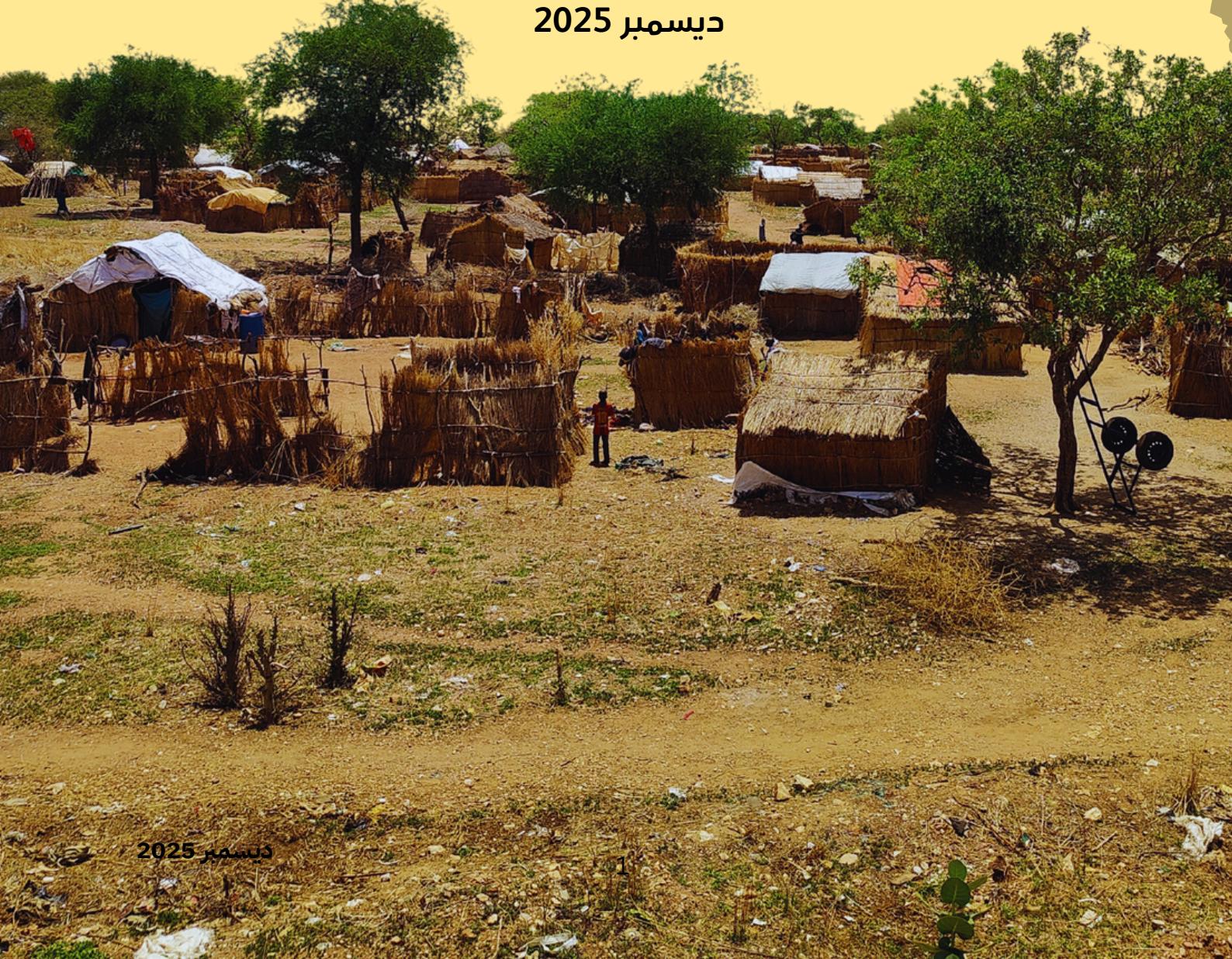


تحت السطح

كيف حلت شركات التعدين عبر المسؤولية المجتمعية
 محل الدولة و أعادت صياغة حقوق الأرض في كردفان

محمد صلاح عبدالرحمن

ديسمبر 2025



تمهيد

اكتمل البحث وكتابه الورقة بداية العام 2023 م قبل الحرب، وتأخر نشرها بسبب التطورات التي حدثت. ولإرتباط موضوع البحث بالواقع ما بعد الحرب تمت مراجعتها واختصار المحتوى، كمحاولة لفهم ديناميكيات النزاع ومواقف عدد من المجموعات، وهذا بالضرورة لا يعني عن نشر الورق مكتملة لاحقاً.

تمت صياغة الورقة بناء على عدد من الرحلات الميدانية، وقد ركزت بعض الزيارات على تجربة المسئولية المجتمعية في كردفان بمساعدات متنوعة من المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، وذلك بعد تقديم منحة كتابة ورقة حول الموضوع. وأرسل الشكر والامتنان لكل من ساهم في إكمال هذا العمل بداية بمن قدم خلاصة تجاربه والمساحات التي استضافته ومن ساعد وراجع ودقق وأخرج الورقة.

تظل قضية إدارة الموارد وملكيّة الأرض متداخلة مع النزاعات التاريخية والراهنة، وتتطلب إدماج عميق في المناوشات العامة لفهم الواقع بالاستفادة من الدروس المختلفة كونها مدخل أساسي في طريق الوصول للعدالة والسلام الاجتماعي. جميع الصور المرفقة في هذا التقرير تقطّلها الكاتب في فترات زمنية مختلفة خلال العمل الميداني بمواقع التعدين.

الفهرس

4 الملخص
7 التنمية والمسؤولية المجتمعية
8 تعريف المسؤولية المجتمعية
9 المسؤولية المجتمعية في السودان
10 منهجية الدراسة
11 أهم تطورات تعدين الذهب في السودان
13 تطورات سياسات السودان للمسؤولية المجتمعية في قطاع التعدين
15 التعدين والمسؤولية المجتمعية في كردفان
19 ميزانيات التنمية كرصيد سياسي
21 الأرض كمركز للصراع
27 عندما تحول ميزانيات التنمية لمصادر أدوات نزاع مسلح، من شركات الدولة إلى دوليات الشركات.
30 خاتمة
31 مرفقات

الملخص

تمثل سياسات المسؤولية المجتمعية لشركات تعدين الذهب في السودان عدسة مهمة وكاشفة لمجمل التحولات الهيكلية والسياسية في السودان. فمن خلال تبع المراحل المتتالية لتجربة المسؤولية المجتمعية، تتكشف ملامح التحولات الهيكلية والسياسية في السودان، خاصة بعد ثورة ديسمبر 2018. تبين هذه الدراسة أهمية سياسات المسؤولية المجتمعية كتعبير عن تحول الدولة نحو سياسات السوق، وهو ما يعكس تحولاً إقليمياً وعالمياً بعد مرحلة الدولة التنمية حتى سبعينيات القرن المنصرم والتحولات اللاحقة.

في السودان، تأتي هذه التحولات في وقت تعاني فيه البلاد من أزمات اقتصادية وسياسية متعددة. وتلعب المسؤولية المجتمعية دوراً محورياً في ظل سياسات إعادة الهيكلة ذات التوجه النيوبيبرالي للتنمية المحلية في موقع الإنتاج، والتي تزعم "بعد الثورة تحديداً" أن هدف تطبيقها هو القضاء على التباين التنموي بين الهاشم والمرکز، ما يكسبها أهمية نظرية وعملية أكبر. تهدف هذه الدراسة إلى تبع انعكاس التحولات الهيكلية والسياسية في السودان - خاصة بعد ثورة ديسمبر 2018 - على تجربة المسؤولية المجتمعية لشركات تعدين الذهب في السودان. حيث تستعرض الورقة تجربة المسؤولية المجتمعية لشركات تعدين الذهب في ولايات كردفان الثلاث خلال الفترة بين 2017-2022 كدراسة حالة. تستند الورقة على عمل ميداني مستمر سنوات عديدة من 2019 إلى 2022، بولايات كردفان الثلاث، دون إغفال التحولات الكلية في الدولة وقطاع التعدين.

بدأت تجربة المسؤولية المجتمعية كمساهمات طوعية تقدمها شركات التعدين للمجتمعات، تماشياً مع تعريفها المتعارف عليه في قطاع التعدين والقطاعات الأخرى في السودان. وبرغم تشجيع الحكومة لهذه المساهمات عبر الإعفاءات الضريبية، إلا أنها افتقرت إلى الشفافية. شهدت المرحلة الثانية بعد 2019 تحولاً هيكلياً ملحوظاً، حيث أصبحت نسبة 64% من الإنتاج الكلي للذهب تخصص لمصلحة المجتمعات في شكل ضريبي ذي هدف ومستوى حكم محدودين. لكن رغم ذلك، استمرت هيكل الإدارة المركزية للدولة في المحافظة على سيطرتها على أموال المسؤولية المجتمعية وتوجيهها في الاستخدام السياسي بعيداً عن المجتمعات. ثم حلّت مرحلة جذرية ثالثة منذ نهاية 2021، حيث تحولت النسبة المخصصة للمسؤولية المجتمعية (64%) إلى حسابات محلية متفق عليها، على أن تُصرف مباشرة للتنمية بواسطة المجتمع. لكن صاحب ذلك التحول عن الإدارة المركزية فراغات عديدة جعلت منه مجرد تحول ظاهري. فراغات عديدة في تحديد مفهوم "المجتمع المستهدف" - مكان الإنتاج، مكان المعالجة، المحلية، الوحدة الإدارية، القرية، المكون الاجتماعي.. الخ، ومن هو المعبر عن المجتمع وكيفية تحديد الأولويات التنموية وما هي الجهات التي يمكن الاحتكام إليها، وغيرها من الأسئلة. خلقت هذه التساؤلات والفراغات حالة من السيولة، حيث تشكلت السياسات الفعلية من خلال الممارسات الميدانية وتوازنات القوى المحلية. وانتهى المطاف بكل ذلك إلى عدم التزام الدولة بتوزيع نسبة 64% على مناطق الإنتاج في أي من سنوات التقييم التي شملتها الدراسة، بل كان توزيع هذه النسب يتم على أساس التفضيات السياسية.

من خلال هذه الدراسة، تتكشف تأثيرات تجربة المسؤولية المجتمعية بصورة عميقة ومتداخلة على المستويات الثلاث: الاتحادي والولائي والم المحلي. اتحادياً مثلت الشركة السودانية للموارد المعدنية نموذج دولة داخل دولة، استمراً لتجارب مماثلة (تأسيس وحدة تنفيذ السبود على سبيل المثال)، مما سهل استخدام عوائد الذهب لخدمة أهداف سياسية تحقق أجندته النظام الحاكم، فكانت أموال المسؤولية المجتمعية أحدى أهم موارد تحقيق الأهداف السياسية للنظام الحاكم. أما ولائياً فقد مثلت المسؤولية المجتمعية تناقضاً بين أولويات المركز - صاحب الصالحيات - والولايات ذات المسؤوليات.

دفع تفجر تلك التناقضات الولايات مثل شمال وجنوب كردفان لوضع سياسات مالية تحاول الحصول على استقلال في عوائل التعدين خلال فترة الانفاذ وبعد الثورة. بل وصلت حدة تلك التناقضات الى مرحلة اعتراف جميع حكام الولايات -في اجتماعات مجلس الولايات- على تدخلات الادارة المركزية ممثلة في الشركة السودانية. أما محليا فقد افتقرت المسئولية المجتمعية للمشاركة المستنيرة، حيث استند توزيعها حتى 2019 على المرتبطين بالسلطة، بينما عجزت أجهزة الدولة بعد الثورة عن التعامل مع اللجان المنتخبة واستبدلتها بالأدارات الاهلية مما ربط الحصول على عوائدها بملكية الأرض اعتماداً للملكية العرفية التقليدية كأساس لتوزيع العوائد، ما قاد لزيادة حدة النزاعات القبلية محليا خصوصاً مع التدخلات المركزية الغير رشيدة في ظل تعدد مراكز السلطة السياسية والعسكرية. أفضى كل ذلك إلى انقسامات سياسية وعسكرية حادة -داخل المجتمعات- مرتبطة بمراكز السلطة.

تشير الدراسة إلى التحديات المرتبطة بتطبيق سياسات المسئولية المجتمعية، ومدى قدرتها على تحقيق التنمية المنحازة للفقراء، وفق محدّداتها التي تشمل: 1/ الرؤية التنموية الكلية "المنحازة للفقراء" 2/ إعادة توزيع الموارد 3/ جهاز دولة فعال ادارياً ومالياً 4/ تحقيق أوسع قدر من المشاركة الشعبية. وخلص الورقة إلى غياب المحدد الأول؛ غياب الرؤية التنموية الكلية، وما يرتبط به من غياب العلاقة بين قضايا التنمية المحلية ومشروعات المسئولية المجتمعية المحلية، بل وعدم تناغم مشاريع مستويات الدولة المختلفة في ظل غياب الشفافية والمحاسبة وانتشار الفساد والتحديات الهيكلية والادارية. في مواجهة ذلك، طرحت اللجان المنتخبة محلياً رؤية كلية لإعادة هيكلة التعدين جنرياً محفزة بضرورة التعامل مع الآثار السلبية لعمليات التعدين، لكنها اصطدمت بتناقض مساعيها مع محاولات الإبقاء على ذات الهيكل والفاعلين من قبل السلطة المركزية. الشيء الذي قاد السلطة المركزية لإبعاد اللجان المنتخبة والاستعانة بالإدارات التقليدية، والذي قاد بدوره إلى تغيير وتحجيم المشاركة الشعبية وإعادة تركيز الموارد لدى القيادات التاريخية وأتاجيج التنازع المحلي على تلك الموارد. بذلك، لم تتمكن تجربة المسئولية المجتمعية لشركات تعدين الذهب من تحقيق أي من عناصر التنمية المنحازة للفقراء. وبدلًا عن ذلك تحولت إلى أداة للنزاعات المحلية وتوسيع التحالفات القبلية المسلحة مع أطراف السلطة العسكرية وشركات التعدين. فانتهى كل ذلك لتكوين دولات لشركات بسياسات تنموية وأمنية، والذي أثر بدوره على ترسيم خارطة التحالفات القبلية والعسكرية حتى ما بعد اندلاع حرب 15 أبريل 2023م.

توصلت الدراسة إلى أن سياسات ادارة الأرض والموارد كان لها دور حاسم في تحديد انحياز المجموعات المختلفة خلال حرب السودان. على سبيل المثال، في شمال كردفان، انحازت مجموعات من الكبابيش للدعم السريع على عكس تحالفاتها المحلية و موقفها التاريخي المقرب لجهاز الدولة. وهذه المواقف لها ارتباط بتعدين الذهب، حيث سعت مجموعات الكبابيش المنحازة للدعم السريع لبناء أسواق تعدين بديلة ضمن تنافسها مع الكواهلة الذين سيطروا على عائدات المسئولية المجتمعية. بينما وظف الدعم السريع حوجة مجموعات الكبابيش تلك لتعزيز وجوده العسكري عبر تشييد معسكرات ومهابط طائرات في مناطقهم. وبالمثل، انحازت أغلب مجموعات الحوازمة (دار جامع) في كادقلي للقوات المسلحة، وعلى عكسها في الدنج وجنوبها انحازت أغلب مجموعات الحوازمة للدعم السريع. كما ساندت الغالية من قبائل الحمر القوات المسلحة في غرب كردفان، وانقسمت مجموعات مثل المسيرية¹ على نفسها وأضحت تتقاول فيما بينها.

¹ تهams اطراف المدينة بطرفة انه خلال فترة حكم نميري كان بعض المحاربين من الشايقية يقودون جهاز الأمن و ايضا يتلقون صفويف المعارضة فأطلقوا عليهم: القبيلة التي يطارد نصفها الآخر، وفي هذه الحالة فقد أطلق البعض على هذه السياسات اتها جعلت المسيرية: المجموعة التي يقاتله نصفها الآخر.

وتجلت ذات التناقضات في قتال الحركة الشعبية للسيطرة على كادقلي، مقابل انحياز عدد من منسوبيها للدفاع عن الدلنج. لا يمكن فهم هذا التباين دون النظر لملكية الأرض وإدارة مواردها سواء النفط أو تعدين الذهب، حيث انحازت أغلب المجموعات المالكة للأرض للقوات المسلحة بينما حاوالت المجموعات المنافسة استخدام الدعم السريع كأداة لتغيير توازن القوى محلياً. تحدى هذه النتائج السردية القائمة على أن الحرب الجارية مع أو ضد المجموعات الرعوية أو العربية، وتوّكّد أنه لا يمكن فهم ومعالجة النزاعات القائمة على المدى المتوسط والبعيد دون النظر للتناقضات المحلية والتنافس حول الموارد. يحفز كل ذلك ضرورة دراسة وتقييم مجمل سياسات إدارة الأرض والموارد، لكن ضمن كل ذلك تبرز المسئولية المجتمعية بأهمية ممizza بدورها في حياة التناقضات المحلية والصراع حول الموارد. إذ نلحظ غياب نفس التنافس حول الميزانيات المخصصة للزكاة والتي تبلغ نسبة 2.5% على سبيل المثال. كما يتضح عبر تقييم تلك التجربة ومراجعة السياسات والهياكل المتصلة بها، ارتباطها الوثيق بمجمل التحولات الهيكلية والسياسية في السودان. وبالتالي، لا يمكن أن يقود تقييم التجربة ومراجعة السياسات لمعالجات عميقة دون تحقيق مشاركة شفافة في جميع مستويات الدولة.

طرح مالات تجربة المسئولية المجتمعية الحاجة الملحة لإعادة صياغة السياسة والهياكل الكلية للتعدين، بما في ذلك تعريف واضح للمسؤولية المجتمعية والفرق بينها والضرائب، وأهمية اعتماد قوانين ولوائح تتماشى مع هذه التعريفات والسياسات، وتحديد الجهات المستهدفة ومواقعها مع أولوية قضية التنمية المحلية بالقضاء على الفقر وسبباته عبر إعادة توزيع الموارد بصورة عادلة. ويفرض كل ذلك ضرورة تعزيز أجهزة دولة فعالة وشفافة تساعد على تعزيز المشاركة الشعبية وفتح أبواب التقييم والمراجعة باستمرار، الشيء الذي لا يمكن أن يتم دون إعادة النظر للتنمية كمسئوليّة للدولة، ما يحتم مراجعة كلية للتوجه التنموي وابعاد الجهات العسكرية عن قطاع التعدين. هذه المتطلبات تتطلب إرادة سياسية لاعادة توجيه الموارد لخدمة الاستقرار والتنمية المحلية واستدامة عطاء الموارد.

التنمية والمسؤولية المجتمعية

مع التوسع الكبير لأنشطة التعدين في السودان، تم طرح سياسات المسؤولية المجتمعية لشركات الذهب كأداة تنمية تم الترويج لها بكتافة باعتبارها تساهم في الإجابة على أسئلة التنمية المحلية بمشاركة شعبية. وبصورة أكبر بعد ثورة ديسمبر التي أطاحت بالنظام السياسي في أبريل 2019م ، طرحت المسؤولية المجتمعية كترياق مضاد لسياسة التهميشه والتفاوت التنموي.

على الرغم من الجدل الواسع الذي يحيط بسياسات المسؤولية المجتمعية، بشأن فعاليتها في تحقيق التنمية المحلية والمشاركة الفعلية للمجتمعات والش��وك التي يعبر عنها الكثيرون حول ارتباطها بنقص الشفافية ومدى مساهمتها في منح الشرعية الأخلاقية والسياسية لأنشطة التعدين التي غالباً ما ترافقتها انتهاكات جسيمة وادعاءات بالفساد، إلا أن المسؤولية المجتمعية لم تزل بعد الاهتمام البحثي الكافي. فقد اقتصر النقاش في الغالب على عدد محدود من المقالات التي تناولت حالات انجازات أو تجاوزات مالية وادارية أو أحداث محددة دون أن توجه الضوء على القضية بشكل شامل يتناول طبيعتها وتأثيرها في سياق التحولات الهيكلية والدور السياسي المترتب عليها، خاصة في فترة شهدت تغيرات سريعة وملموسة.

بناء على هذه المعطيات، تركز الورقة على طرح الأسئلة حول الدور التنموي لمورد الذهب غير المتجلد، بمقارنة خمسة سنوات متتالية شهدت حكومات مختلفة وتغييرات سياسية متتالية في ظل وضع سوداني يتسم بالتعقيد ويشهد نزاعات مسلحة مستمرة منذ أمد بعيد. في ظل هذا التعقيد، تم انتهاءج سياسة المسؤولية المجتمعية من قبل الحكومات المختلفة - وبالخصوص بعد ثورة ديسمبر. كأدلة أساسية للإجابة على أسئلة تنمية مهمة. وذلك بعد احداث تغيير كبير في المفهوم بتحويله بدلاً من مساهمات طوعية لشركات تعدين الذهب إلى نسبة 4% من جملة الإنتاج يتم توجيهها لتنمية مناطق الإنتاج، لتمثل تجربة جديدة لم تتم دراستها بالشكل المطلوب. تم تسويق هذه التجربة على أنها إادة مهمة للقضاء على التباين التنموي بين مناطق المركز ومناطق الإنتاج، في استجابة عملية لنظرية المركز الهامش. وتزامن ذلك مع استمرار الأزمة الاقتصادية الممتدة و المتفاقمة منذ العام 2011 التي تلت تأسيس دولة جنوب السودان وفقدان عائدات البترول التي مثلت حينها 90% من مصادر النقد الأجنبي.

لتتعرف على العلاقة بين المسؤولية المجتمعية وقضايا التنمية وما يجري من تطورات سياسية أبرز عناوينها الثورة الشعبية في السودان، لابد من الاشارة الى التحول الكبير في طبيعة دور الدولة القومية التنموية في العديد من دول الإقليم بعد الاستقلال، والتي تراجعت باشكال مختلفة من سبعينيات القرن العشرين مع تراجع دور الدولة في جميع المناحي².

كذلك تراجع التوجه لربط التنمية والنهضة بالدولة القومية في العديد من الدول الأفريقية³. وبأشكال مختلفة حدث التحول نحو سياسات السوق ضمن ظاهرة عالمية⁴. أصبحت الدول التي طبقت تلك السياسات - دون مراعاة لواقعها - أكثر عرضة للتوترات وتراجع معاش مواطناتها في ظل غياب سياسات صناعية استراتيجية تركز على تقوية القدرة الانتاجية المحلية⁵. ساهمت كل هذه العوامل بشكل كبير في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتراجع الطبقة الوسطى وانتشار البطالة والفقر، مما وفر الظروف الموضوعية لقيام ثورات شعبية.

² Amin, S. (2016). Egypt: Failed emergence, conniving capitalism, fall of the Muslim brothers— A possible popular alternative. *Development Challenges and Solutions After the Arab Spring*, 19–38.

³ Mkandawire, T. (2001). Thinking about developmental states in Africa. *Cambridge journal of economics*, 25(3), 289–314.

⁴ Ali, N. G. (2010). Interrogating the concept of the developmental state in southern Africa: what's power got to do with it?. In Annual Meeting of the Canadian Political Science Association. Montreal: Concordia University. June.

⁵ Chang, H. J., & Andreoni, A. (2021). Bringing production back into development: An introduction. *The European journal of development research*, 33, 165–178.

⁶ Amin, S. (2016). Egypt: Failed emergence, conniving capitalism, fall of the Muslim brothers— A possible popular alternative. *Development Challenges and Solutions After the Arab Spring*, 19–38.

هذا التحول يعبر عنه أيضاً بأنه مرحلة تفكيك دولة الرعاية⁷. فبحكم الدور الواسع للقطاع الخاص وتأكل دور الدولة، فقد توسيع مفاهيم المسؤولية المجتمعية كأداة تنمية تعويضية وواحدة من أدوات اكتساب مشروعية للتحول نحو سياسات السوق. وفق هذه النظرة، فإن هذه السياسات تتطلب أهمية أكبر كونها واحدة من الأدوات الأساسية في ظل هذه التحولات السياسية والهيكلية. بهذه المقدمة المختصرة نود أن نناقش تطبيقات التجربة السودانية في قطاع تعدين الذهب كجزء من هذه التحولات المهمة. وربما ساعد ذلك في فهم العلاقة أيضاً بين السياسات التنموية وتطبيقاتها في ظل الانتقال السياسي واستمرار النزاعات وصولاً للحرب المدمرة التي اندلعت في 15 أبريل 2023م.

تعريف المسؤولية المجتمعية

توجد العديد من التعريفات للمسؤولية المجتمعية، تختلف حسب طبيعة النشاط والمكان والإطار النظري الذي يستند عليه التعريف. ولكن تحصر العناصر الأساسية في التعريفات المختلفة في التزام الشركات أو المنشآت تجاه المجتمع، وإشراك أصحاب المصلحة، وتحسين صورة الشركات وسمعتها، واتساعها الاقتصادية، والممارسة التجارية الأخلاقية، والالتزام بالقانون، والتطوعية، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة والشفافية والمساءلة.⁸

كما توجد العديد من الأديبيات التي تضع إطار عام للمسؤولية المجتمعية، ومثال ذلك ما أصدرته المنظمة الدولية للمواصفات، وهو المعيار 26000 الخاص بالمسؤولية المجتمعية في العام 2010 وقد حدد المعيار مبادئ عامة تشمل الشفافية، السلوك الأخلاقي، احترام اهتمامات الجهات ذات الصلة، احترام القواعد والقوانين، احترام قواعد السلوك الدولي واحترام حقوق الإنسان. وقد حددت سبعة موضوعات رئيسية وهي: الحكومة، حقوق الإنسان، الممارسات

السليمة للعاملين، البيئة، العدالة في التشغيل، احترام قضايا المستهلكين وأخيراً المشاركة والتنمية المجتمعية.⁹

وكما أشرنا، فقد تتعدد التعريفات من جهات عديدة بما فيها البنك الدولي والاتحاد الأوروبي.¹⁰ وقد تم الترويج للمسؤولية المجتمعية بصورة كبيرة وذلك ضمن الميثاق العالمي للأمم المتحدة الهادف للترويج لسياسة السوق عبر تبنيها لقيم ومبادئ إنسانية وفي مقدمتها المسؤولية المجتمعية، وقد تولى الإعلان عن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في العام 1999.¹¹ تبنت العديد من الجهاتإقليمية ودولية هذا المفهوم بشكل واسع ووضعت له معايير وشجعت على تبنيه بصورة تجعل منه واحد من السياسات الصيفية بالتحول نحو فتح انشطة الانتاج والتجارة لشركات القطاع الخاص بما فيها الإقليمية والدولية، والسودان بالضرورة ليس بمعزل عن هذه الموجة العالمية.

⁷ Pierson, P. (1994). Dismantling the welfare state: Reagan, Thatcher and the politics of retrenchment. Cambridge University Press.

⁸ Hamidu, A., Haron, M., & Amran, A. (2015). Corporate social responsibility: A review on definitions, core characteristics and theoretical perspectives. Mediterranean Journal of Social Sciences, 6(4), 83-95.

⁹ لمزيد من المعلومات حول المعاشرة يمكن مراجعتها عبر الرابط الآتي: <https://www.iso.org/fr/standard/42546.html>

¹⁰ يمكن الحصول على المزيد من المعلومات والتعرف على بعض التطورات من خلال الرابط التالي: <https://documents1.worldbank.org/curated/fr/731511468325284128/pdf/661030BRI0Box365730B00PUBLIC00PSO0240CSR.pdf>

¹¹ يمكن الحصول على المزيد من المعلومات من خلال الرابط التالي: <https://shorturl.at/j3vYj>

المؤهلية المجتمعية في السودان

في السودان تتعدد التعريفات بين قطاع النفط والقطاع البنكي والشركات الإنتاجية، ولكن سنركز على استعراض تعريف المسؤولية المجتمعية داخل قطاع التعدين بالنسبة للمؤسسات المسئولة عنها، وفي مقدمتها الشركة السودانية للموارد المعدنية (SMRC). تعرف الشركة السودانية للموارد المعدنية المسئولية المجتمعية على أنها يجب أن تشتمل على محدثات أساسية بما فيها أن تقوم بدور تنموي طويل الأمد باقي ويحقق التنمية المستدامة، على أن تكون المشروعات محلدة عبر مشاركة مجتمعية وأن تتماشى مع خطط الدولة في مستوياتها الولائية والمحلية، وأن تتوافق مع سياسات الشركة السودانية للموارد المعدنية بما يشمل التوظيف لأنباء، مناطق الإنتاج وإعادة توزيع الموارد عليهم بما يحقق شعار تعزيز المسؤولية المجتمعية وتشكيل رأي عام داعم لقطاع التعدين.¹²

نشير هنا إلى أن التجربة السودانية تختلف عن أغلب دول العالم، وذلك لعدم وجود أي نوع من التعويضات للمتأثرين من أنشطة التعدين مهما كان حجم الضرر. رغم النقد الذي يقدم لسياسات التعويضات وما يشوبها من قصور، لكن توجد أمثلة لتعويضات جماعية وفردية في شكل أراضي ومساعدات مالية وعينية تستمر لبضعة سنوات كما هو الحال في بوركينا فاسو¹³، وفرضها وفق دستور البلاد وقوانين التعدين كما في غانا¹⁴، والتعويض على الأمراض الناجمة عن التعدين كما في جنوب إفريقيا¹⁵. وبالتالي، تعدد أشكال التعويضات ومدى إلزاميتها يجعل الوضع مختلف عن غيرها تماماً والذي يحمل رسالة مفادها عدم الاعتراف بالتأثير المترتب على السكان والبيئات المحلية. وبينما ذلك على سياسة المسؤولية المجتمعية كونها الشكل الوحيد الذي يجب على التنمية المحلية، ولكن بصورة غير مباشرة أيضاً تشمل التعويض وجبر الضرر عن ما يترب عن أنشطة شركات تعدين الذهب.

¹² المسؤولية المجتمعية 2022 SMRC، ورقة تم عرضها ضمن فعاليات المؤتمر العربي الأفريقي الأول للمسؤولية المجتمعية لحقوق الطفل، الخرطوم نوفمبر 2022.

¹³ Engels, B. (2018). Nothing will be as before: Shifting political opportunity structures in protests against gold mining in Burkina Faso. *The Extractive Industries and Society*, 5(2), 354–362.

¹⁴ Bugri, J., & Kumi, S. (2018). Dynamics of community perceptions, common resources and compensation practices in mining: the case of Newmont Ghana Gold Ltd at Ahafo. *International Journal of the Commons*, 12(1).

¹⁵ Ehrlich, R. (2012). A century of miners' compensation in South Africa. *American journal of industrial medicine*, 55(6), 560–569.

منهجية الدراسة

تركز الورقة على تبع التوسع في انشطة التعدين بالتزامن مع التغيرات التي حدثت فيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية، في ظل واقع متغير سياسياً شهد تحولات كبيرة في انشطة التعدين، تغيرات في النظام السياسي السوداني عبر ثورة شعبية سلمية أطاحت بنظام كليبيتوقارطي -في أبريل 2019-. اعتمد على الذهب في بقاء حكمه. أعقب ذلك تشكيل حكومة انتقالية مدنية كانت مهمتها وضع السودان في المسار الديمقراطي وتحقيق شعارات الثورة المتمثلة في الحرية والسلام والعدالة؛ ولكن تمت الاطاحة بها عبر انقلاب عسكري في الخامس والعشرين من أكتوبر 2021، والتي انتهت بحرب 15 أبريل 2023م بين أطراف الانقلاب العسكرية الأساسية. تم تبع سياسات المسؤولية المجتمعية ¹⁶ وانعكاساتها المحلية في ولايات كردفان الثلاثة التي تمتاز باختلاف في النطاقات البيئية وتبين في الاستقرار السياسي ونظم الحكم ودرجة تأثير النزاعات المسلحة والتدخل العسكري في قضايا الحكم المدني وإدارة الموارد. وذلك مع الأخذ في الاعتبار اختلاف أوضاع الولايات السودانية الذي تجسده إلى حد كبير هذه الولايات، مما يوفر فرصة للتعرف على تجربة المسؤولية المجتمعية في موقع وبيئات ونظم سياسية مختلفة تسمح بالتمعن في التجربة واستخلاص الدروس والعبر المستفادة.



مايو 2022، مقابلة مع عدد من العاملين والقيادات بسوق الحجرات/ Kadوقلي/ جنوب كردفان

أهمية الفترة المحددة للدراسة (2017-2022) تأتي من التغيرات التي حدثت في تلك الفترة بالتوازي مع التحولات السياسية الحادة والتي انعكست على تغيرات في سياسات المسؤولية المجتمعية. من عدسة المسؤولية المجتمعية، يمكننا أيضاً النظر للتغيرات في قطاع التعدين - كأكبر قطاع إنتاجي والذي يستوعب أكبر عدد من القوى العاملة - لاستيعاب جانب من التحولات في الدولة السودانية في تلك الفترة. بما يشمل النظر إلى طبيعة التنمية وخطاباتها في ظل النظم السياسية المتباينة، وذلك من خلال عدسة التنمية المنحازة للفقراء. مع الوضع في الاعتبار الأهمية الأيديولوجية والهيكلية للتنمية¹⁷، ومدى قدرة سياسات المسؤولية المجتمعية على تحقيق شروطها والتي نجملها في القدرة على :

- 1/ خدمة الرؤية التنموية الكلية "المنحازة للفقراء" والتي لاتتم إلا بـ 2/ إعادة توزيع الموارد عبر 3/ جهاز دولة فعال وبـ 4/ تحقيق أوسع قدر من المشاركة الشعبية.

¹⁶ UNEP, "Sudan First State of Environment and Outlook Report," 2020 available at

Sudan First State of Environment and Outlook Report 2020 | UNEP – UN Environment Programme

¹⁷ Saad-Filho, A. (2016). Transcending neoliberalism through pro-poor and democratic economic development strategies. Development challenges and solutions after the Arab Spring, 74–93.

¹⁸ Mkandawire, T. (2001). Thinking about developmental states in Africa. Cambridge journal of economics, 25(3), 289–314.

وللقيام بهذه المهمة، تم اجراء زيارات ميدانية لولايات شمال وجنوب كردفان¹⁹، حيث تم إجراء مقابلات ومجموعات نقاش وزيارات للمواقع المرتبطة بالتعدين بما في ذلك أسواق التعدين. شملت المقابلات ممثلي للمجتمعات المحلية، الإدارات الأهلية، إدارات ولاية تتبع للشركة السودانية للموارد المعدنية، إدارات من هيئة الأبحاث الجيولوجية، المسؤولين التنفيذيين في حكومات الولايات، ولاة الولايات، وزارة الصحة، وزارة الزراعة، وزارة الثروة الحيوانية، وزارة المعادن بما يشمل هيئة الأبحاث الجيولوجية والشركة السودانية للموارد المعدنية وإدارات التعدين الولاية، وزارة المالية، ممثلي شركات التعدين، والعاملين في التعدين، وممثلي الكيانات والتحالفات السياسية والمهنية والمطبلية ولجان المقاومة، ومختصين وباحثين وإدارات مراكز بحثية، بالإضافة إلى إدارات أسواق التعدين.

أهم تطورات تعدين الذهب في السودان

عرف السودان تعدين الذهب منذ قديم الزمان وهو ما أظهرته القطع الأثرية والتطور الملحوظ في التقنيات المستخدمة في التنقيب، والتي تعتبر متقدمة بمقاييس التنقيب السائدة اليوم.²⁰ كذلك في القرن التاسع عشر كان تعدين الذهب واحد من أهم أسباب دخول المستعمر للسودان. وقد شهدت الولاية الشمالية أنشطة عديدة حينها، بالإضافة إلى ولايات كردفان والنيل الأزرق والبحر الأحمر وغيرها من الولايات. من المثير للاهتمام أنه لم يحدث تطور إنتاجي يذكر في ظل الاستعمار لأسباب عديدة، وتوقفت أغلب المواقع عن العمل في ظل الحكومات الوطنية بعد الاستقلال. في عام 2011 أدى انفصال جنوب السودان إلى فقد السودان لـ 75% من نصبه من النفط، والذي يعادل 90% من مصادر النقد الأجنبي، مما قاد لضرورة البحث عن موارد جديدة للميزانية تقوم بتغطية الاحتياج للعملة الأجنبية.²¹

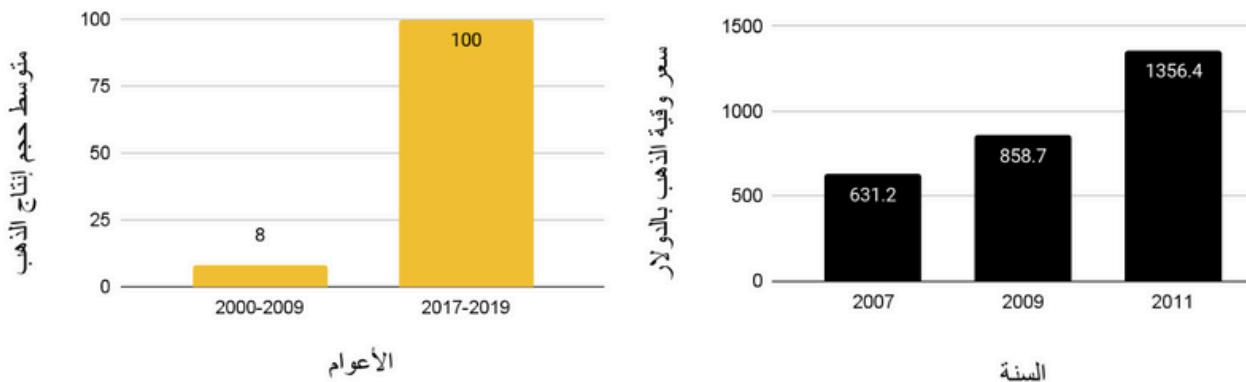
تزامن مع الأزمة الاقتصادية التي أحذتها انفصال جنوب السودان صعود أسعار الذهب عالمياً. حيث ارتفع سعر أوقية الذهب من 272.8 دولار في يناير 2000 إلى 631.2 دولار في يناير 2007 ثم إلى 858.7 دولار في يناير 2009 ثم إلى 1356.4 دولار في يناير 2011.²² أثر هذا التصاعد المتزايد في زيادة الإقبال على التعدين بصورة عشوائية من قبل المواطنين باختلاف مواقعهم في القطاع الخاص والعام. كما أثر تراجع القطاعات المختلفة بسبب الأزمة الاقتصادية وضعف بنيتها التحتية إلى زيادة الإقبال على تعدين الذهب بأمل الحصول على عائد سريع. شجعت الدولة هذا التوجه لسد العجز في مصادر العملة الأجنبية، دون تحفيظ مسبق، مما خلق أزمة بسبب عدم ربط التوسيع الإنتاجي بخطط تنمية مستدامة، مما زاد آثار التعدين السالبة. وقد صاحب ذلك زيادة في حجم الإنتاج من متوسط 8 طن في الفترة من 2009 إلى 2000 إلى متوسط حوالي 100 طن بين الأعوام 2017-2019، فزادت من أهمية قطاع التعدين على جميع المستويات، مما زاد الاعتماد عليه فيلعب أدوار تنمية أكبر. لم يخلو ذلك من تحديات مرتبطة بمدى قدرة الدولة على التحكم في مورد الذهب ومحاولات الهيمنة عليه من أطراف مختلفة عسكرية وأهلية تقليدية ومستثمرين يعملون على زيادة أرباحهم من خلال الإنتاج والتجارة وربما أيضا التهريب، بالإضافة إلى وجود تحديات أخرى مرتبطة بنشاط التعدين المتعلقة بالإدارة الكلية للموارد والآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنه.

¹⁹ تمت زيارة ولايات كردفان 10 مرات بواقع ثلاثة زيارات في العام تقريرياً.

²⁰ محمد صالح عبدالرحمن ، 2018، سعر الذهب: التكلفة البيئية والاجتماعية لتعدين، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة.

²¹ Chevillon-Guibert, R. (2016). The gold boom in Sudan. Challenges and opportunities for national players. International Development Policy 7.1. DOI 10.4000/poldev.2258.

²² World Gold Council. Retrieved 19th February 2018. Data from 1970 to 2018. In Salah, A.M. (2018). atr t'din al-dhb 'li al-brit fi šwārdt wālmnātq al-mğāūrt. [The environmental effect of mining in Sawarda and the surrounding areas]. Six-Party Committee for Environmental Protection and Anti-Gold Mining.



من ضمن تلك التحديات كانت التنمية المحلية، وهي سؤال قديم. يظهر التناقض عند النظر في التباين بين جمع العوائد بما فيها المسؤولية المجتمعية والضرائب بصورة مركزية، مقابل مهام التنمية اللامركزية/المحلية. هنا نجد أن المسئولية المجتمعية بدأت في العام 2012، وأنشأت الدولة (لاحقاً) آليات التعامل معها بتكوين جهاز حكومي مركزي لتنظيم هذه العملية - ضمن حزمة من المهام التي ركزت على تجميع العوائد مركزياً واعادة توزيعها. كان ذلك عبر الشركة السودانية للموارد المعدنية في 2014²³، وبعدها تمت صياغة لائحة لربطها بالسياسات الكلية للدولة في قطاع التعدين بصورة مركزية، مما خلق علاقة مبنية على تحديد الأولويات من قمة الدولة وليس قاعدة هرمها الإداري والاجتماعي. من العوامل التي فاقمت هذا التناقض، كان التباين التنموي الذي يشهده السودان ، ووجود مناطق تستمر فيها نزاعات لها جذور عميقة في بنية الدولة والمجتمع لحقب زمنية طويلة ويفضي إلى قضية مستويات الحكم أن سياسة المسؤولية المجتمعية وضعت في قطاع التعدين لخدمة توسيع التعدين وإكمابه مشروعية، وليس بغرض تحقيق التنمية المحلية ولا حتى الوصول إلى عملية متكاملة تشاركية. خلق هذا التناقض بين مسؤوليات محليات وصلاحيات وأولويات مركزية أثره على قضايا التنمية والتعدين على حد سواء.

يعتمد تعريف المسؤولية المجتمعية ودرايتها على فرضية اعتماد المؤسسات الخاصة على السمعة الجيدة في تحقيق المزيد من الربح، ما يدفعها لتحسين الأداء والعلاقة مع المجتمع. ولكن من خلال النظر للتطور في قطاع التعدين، نجد أن أكثر من 81% من الإنتاج يتم بواسطة التعدين التقليدي، والنسبة المتبقية يتم إنتاجها بواسطة شركات محلية غالباً تعمل في مخلفات التعدين (تنتج حوالي 11%) وبعض الشركات المنتجة بما فيها الدولة التي اختارت أن تعمل في السودان رغم الحصار الاقتصادي بسبب وضع البلاد في قائمة الدول الراعية للإرهاب. إن حجم التعدين الأهلي، والطبيعة الفريدة للشركات المحلية والدولية، تجعلها غير حريصة على سمعتها خصوصاً أنها تنتج الذهب الذي تتسابق عليه الأسواقإقليمية والعالمية دون التدقير الكافي عن مصادره. لهذا فإن افتراض التشجيع الناتج عن زيادة الربح بفضل السمعة الحسنة غير متوفر في ظل بيئة عمل ينتشر فيها الفساد وغياب المساءلة والشفافية.

²³ تأسيس الشركة الاتحادية تم لتعزيز التحكم المركزي في إدارة عائد الموارد وتوجيهه بما يخدم مصالح الحكومة حينها وقد يرتبط أيضاً بتوصية ومباركة ضمن مشروع إعادة الهيكلة الذي أوصى به صندوق النقد الدولي 2011 و 2012، وهو ما ينقى بظل سالية على عملية التنمية التي تتطلب أكبر قدر من المشاركة الشعبية. يمكن الوصول إلى المزيد من التفاصيل عبر تقرير صندوق النقد الدولي الذي أشاد بالاستجابة لتأسيس الشركة مع العام 2014 ويمكن الوصول للتقرير عبر:

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/sr/2014/cr14364.pdf>

²⁴ تنشر في السودان نزاعات امتدت لعقود طويلة وهي نتاج لسياسات التنمية غير المتوازنة والهيمنة المركزية على الموارد الطبيعية وفرض سياسات على الأطراف وموقع الإنتاج وتغييب التمثيل السياسي والهيمنة، قادت لاشتعال النزاعات منذ 1955 قبل خروج المستعمرون واستمرت حتى الآن في مناطق دارفور وكردفان وال Nil الأزرق وبقية الأزرق وبقية الأطراف بدرجات مختلفة. لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة (سليمان 2003، بشير، صالح 2022، نيلوك 2019).

²⁵ Abdelrahman, Mohammed Salah, How mercury is poisoning a nation, and gross mismanagement is aggravating the problem, 2022, Sudan transparency and policy tracker. <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudan-transparency-and-policy-trackerhow-mercury-is-poisoning-a-nation>

تطورات سياسات السودان للمسؤولية المجتمعية في قطاع التعدين

تحتفل النظرة لسياسات المسؤولية المجتمعية لدى العديد من أصحاب المصلحة، وبالخصوص إذا نظرنا للشركة السودانية للموارد المعدنية كشركة حكومية مفوضة من قبل الدولة، ومن ناحية أخرى المجتمعات المحلية والعاملين في التعدين والحكومات المحلية، وأيضاً شركات التعدين. ولأهمية الشركة السودانية للموارد المعدنية كطرف رسمي مسؤول عن صياغة السياسات ومتابعة تنفيذها، سنقوم بعرض رؤيتها وتقيمها للمسؤولية المجتمعية (الجدول ضمن المرفقات)، إذ تمثل التعريف الرسمي للحكومة السودانية. يوضح الشكل التالي طبيعة سياسات المسؤولية المجتمعية التي تعكس واقع التجربة التي توصلنا إليها من خلال البحث وهي على النحو التالي:

2022

- ١ تحويل نسبة الـ 4% للمحليات مباشرة دون تدخل مركزي.
- ٢ تكوين لجان للمسؤولية المجتمعية في المحليات للإشراف والمتابعة.

2021-2020

- ١ تحديد نسبة 4% من الإنتاج الكلى للتنمية المحلية.
- ٢ فتح حساب مركزي يتم تحويل النسبة فيه و متابعة صرفها.

2019-2017

- ١ مساهمات طوعية من الشركات للمجتمعات.
- ٢ 2018 تم تكوين عدد من اللجان الولاية للمتابعة.
- ٣ تقوم اللجان بتحديد مشروعات يتم توزيعها على الشركات.

رسم توضيحي يوضح طبيعة سياسات المسؤولية المجتمعية في السودان في الفترة من 2017 إلى 2022

الشكل يوضح تطورات السياسات في قضية المسؤولية المجتمعية، حيث تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما مرحلة قبل 2020 والتي كانت فيها المسؤولية المجتمعية مساهمات طوعية مباشرة بين الشركات وما يطلق عليهم أصحاب المصلحة حتى نهاية العام 2019²⁶. في مرحلة ما بعد 2020 تم تحديد المسؤولية المجتمعية بنسبة 4% من الإنتاج يتم حسابها ضمن نصيب الدولة (الضرائب) وهي مفروضة قانونيا على الشركات، مما يجعلها تبدو إلى حد كبير مختلفة عن التعريف العالمي والم المحلي عن المسؤولية المجتمعية بفقدان صفة الطوعية وتحولها لضرائب موجهة لغرض التنمية المحلية. رغم أنها تجربة جديدة، لكن لم تتاح الفرصة لتطورها بصورة صحية، وذلك بسبب الهيمنة على توزيعها عبر لائحة مركبة تعطي الحق للmdir العام لشركة التعدين والشركة السودانية اتحاديا في صرف 50% من النسبة بدون معرفة أو متابعة من أي جهة. أما التطور الذي حدث في نهاية 2021م، والذي ينص بتحويل إدارة المسؤولية المجتمعية من الحكومة الاتحادية إلى المحليات المنتجة للذهب، ينظر إليه على أنه محاولة من وزير المالية لتجحيم إدارة الشركة السودانية من التصرف في أموال طائلة لمصلحة جهات منافسة في الحكومة. حيث تتبع وزارة المعادن إلى حركة تحرير السودان/ مناوي بينما تتبع وزارة المالية لحركة العدل والمساواة، وهما ضمن الحركات الموقعة على اتفاق سلام جوبا (أكتوبر 2020) ضمن مسار دارفور. وكثيراً ما شهدت العلاقة بينهما توترات مكتومة أثرت على أداء الشركات الحكومية في قطاع التعدين والتي تُقسم نسبة ملكيتها بين الوزارتين.

²⁶ حدث تحول في 2018 وهو عملية تنظيم في توزيع المسؤولية المجتمعية بتحديد مشروعات يقسم تنفيذها على الشركات، والملاحظ أنها تمت على المستوى النظري وظهور في تقارير الحكومة أكثر من كونها في الواقع، وسيتم تناول ذلك لاحقاً بتفصيل أوفى.

²⁷ تم تغيير سياسات المسؤولية المجتمعية وتحويلها إلى نسبة 4% بعد مؤتمر التعدين الأول (ديسمبر 2019) وذلك بتغيير عقودات التعدين الخاصة بجميع الشركات، وكانت هي واحدة من قائمة توصيات خرج بها المؤتمر والتي يمكن مراجعتها عبر صفحة تجمع الأجيال المطلبية <https://www.facebook.com/TAMSudan/posts/158714672318444/>

هنا لابد من الاشارة الى ان هناك جدل حول التسمية، بين مسؤولية مجتمعية وحق المجتمع المحلي من الذهب، خصوصا في فترة ما بعد 2020. حيث أن عقود الشركات الرسمية تقسم الإنتاج الكلي إلى 33% للدولة و 67% للشركة المنتجة في مجال المخلفات، وتوضح العقود الرسمية بشكل لا يبعض فيه تقسيم نصيب الدولة 33% من الإنتاج الكلي للشركات، حيث يوزع على النحو التالي حسب نص الاتفاقيات:

- ²⁸ 1. 10% عوائد جليلة
2. 9.5% نصيب الحكومة الاتحادية
3. 7% نصيب الحكومة الولاية مكان العقد
4. 4% نصيب لجنة تنمية المجتمع المحلي بالمحلي
5. 2.5% الزكاة

لذا فإن الخلط حول التسمية للمسؤولية المجتمعية بين مسؤولية مجتمعية طوعية من الشركات قبل 2020م إلى ضرائب محددة التوزيع بين مستويات الدولة، ومحاولة الاستمرار في تسميتها مسؤولية مجتمعية رغم أنها تختلف عن مفهوم المسؤولية المجتمعية، يعد تفسيرا مغايرا للتطور في النظام الضريبي. بمعنى آخر، فإن التغيير الجوهرى الذى حدث في توزيع الضرائب الغرض منه تحويل المجتمع من موقع المتفرج غير الفاعل إلى شريك في الإنتاج وصاحب أسمهم معلومة، وهو ما يتتيح ويكفل الحق للسكان في التنظيم والمشاركة حتى في الجوانب المالية والإدارية وسلامة البيئة باعتبار وضعهم الجديد كشريك. لذا فإن تسمية هذه العلاقة مجلدا بالمسؤولية المجتمعية ألقى بظلاله على استمرار نفس العلاقات قبل إحداث هذا التغيير، ومهد الطريق لصياغة لائحة تسمح لإدارة الشركة السودانية للموارد المعدنية بالتحكم فيها مركزيا مرة أخرى. كان المدخل السياسي لذلك هو عدم وضوح مفهوم نصيب المجتمع من إنتاج الذهب، مما أدى بصورة كبيرة إلى الحفاظ على مفهوم المسؤولية المجتمعية بالشكل الذي يشهده السودان حاليا، وبالتالي تسبب ذلك في الإبقاء على نفس العلاقة غير التشاركية بين الشركات المنتجة للذهب والسكان والدولة.

هي مفهوم ضريبي من زمن الاستعمار بدأ بالغابات وهو للموارد ذات العائد العالى وتسعى الدولة لتنظيم استغلالها، وتحدد نسبة عالية للدولة كنصيب فيها بخلاف الضرائب وتشمل أيضا الواردات.

التعدين والمسؤولية المجتمعية في كردفان

سنقوم في هذه الجزئية باستعراض بعض المعلومات عن حجم نشاط التعدين في ولايات كردفان الثلاثة، كما سنستعرض معلومات المسؤولية المجتمعية لمعرفة مدى موافمة السياسات المطروحة للواقع العملي من خلال طرح الأرقام التفصيلية من المصادر الرسمية للدولة، في البلد، يوضح الجدول التالي المعلومات عن شركات التعدين (المخلفات) وتصاريق الاستكشاف التي منحت للشركات المختلفة في الولايات الثلاثة:

الولاية	مساحة التصاريق (كلم 2)	شركات المخلفات	اسواق التعدين	ملاحظات
شمال كردفان	56.453	4	4	مساحة 30.46% من شمال كردفان خصصت مربعات استكشاف عن الذهب
جنوب كردفان	15.614,8	12	26	مساحة 19.58% من ولاية جنوب كردفان وتفوق المساحة ذلك لتصل ما يزيد عن ثلث مساحة سيطرة الحكومة. ايضا اغلب الاسواق لا توجد فيها رقابة من الحكومة الولاية والمركزية.
غرب كردفان	4.476	1	6	مساحة 4.02% من غرب كردفان فقط خصص مربعات استكشاف، ويرجع أن الرقم منخفض بسبب أولوية النفط على الذهب في الولاية

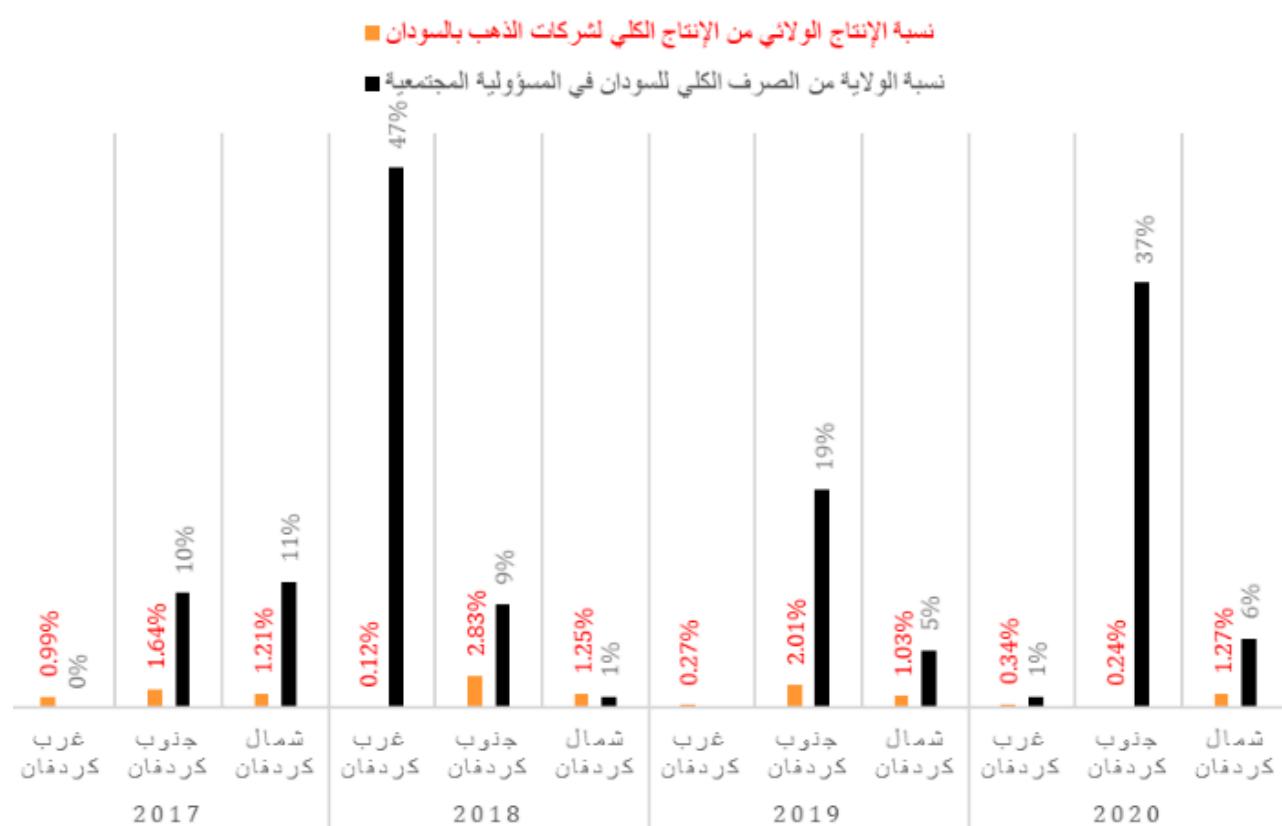
جدول رقم (1) المصدر (الوثائق الخاصة بوزارة المعادن)²⁹

تم الاعتماد على قراءة تمت لوثائق خاصة بوزارة المعادن صادرة بتاريخ 2020م وذلك لغرض اكمال البحث، بالإضافة الى تقرير صادر في شكل كتيب بعنوان رؤية الشركات العاملة في مجال تعدين الذهب لتطوير القطاع وزيادة الانتاج 2019م.

يوضح الجدول السابق الانتشار الواسع لعمليات التعدين الذي تشهده ولاية جنوب كردفان من حيث عدد الشركات والأسوق (يرتفع العدد إذا تمت اضافة مناطق سيطرة الحركة الشعبية). بصورة عامة، فإن مناطق جبال النوبة تعرف تاريخياً بوفرة الموارد المعدينة، أما من حيث المساحة فقد كانت المساحة الأكبر (30.4% من مساحة الولاية) التي تم تصديقها لشركات التعدين بولاية شمال كردفان. وربما يعود ذلك لمحدودية الدراسات الجيولوجية السابقة وقدرة الحكومة على تحديد أراضي فيها وحمايتها في منطقة لا تشهد نزاعات ويغلب عليها المساحات الصحراوية.

يوضح الجدول كذلك أن التعدين قد استحوذ على أراضي واسعة للغاية في ولايات كردفان، تعتبر من أعلى المساحات المخصصة لنشاط بشري فيها. وتمت أغلب هذه الخطوات في ظل حكومة الانقاذ التي لم يتم فيها مراعاة المشاركة الشعبية الحرة القائمة على وعي في اتخاذ القرار. حيث تم ذلك عبر حجب المعلومات وأكمال الاجراءات مركبة. يجب مراعاة أن هذه قضية شديدة الحساسية في مناطق تتسم بالملكية العرفية الجماعية للأرض وتعاني من ندرة في الموارد ونزاعات بين السكان في موارد الأرض (المياه، المرعى الطبيعي، الأراضي الزراعية) وهو ما يجعل التعدين يضيف طبقه جديدة من أسباب النزاع.

وكما ذكرنا فإن الشركات العاملة هي فقط شركات مخلفات التعدين التقليدي (الكريته)، وقد كانت معدلات إنتاجها في السنوات السابقة و مصروفات المسؤولية المجتمعية حسب السجلات الرسمية المؤثقة في الدولة (SMRC,) على النحو التالي:



رسم توضيحي : مقارنة النسبة من الإنتاج الكلي للذهب مع نسبة الصرف على المسؤولية المجتمعية

من خلال النظر للشكل السابق ومقارنته نسب إنتاج الشركات مع نسب المسؤولية المجتمعية، نجد مثلاً أقل نسبة إنتاج شهدتها ولاية جنوب كردفان كانت في العام 2020 بنسبة إنتاج 0,24% من الإنتاج الكلي لشركات التعدين في السودان.

ولكنها حصلت على 37% من النسبة الكلية للمسؤولية المجتمعية في السودان كأعلى ولاية في ذلك العام. حدث ذلك رغم اغلاق اغلب شركات التعدين بالولاية منذ نهاية العام 2019³⁰، ما يشير إلى استخدامها كأدلة سياسية لتحسين العلاقة مع المجتمعات المحلية لتسهيل إعادة الشركات للعمل. أما ولاية شمال كردفان، فعندما أتاحت في العام 2018 نسبة 7,4% بلغت المسؤلية المجتمعية 1% من النسبة الكلية في السودان، وهي واحدة من الولايات المستقرة نسبياً في نشاط التعدين الخاص بالشركات خصوصاً قبل الثورة. يوضح ذلك بصورة جلية ومن خلال البيانات العملية المعتمدة من الدولة أن السياسات الموضوعة والمعلنة لا تعكس الواقع بأي حال من الأحوال. كما أن الأرقام توضح أنه لا يوجد نمط متوقع في توزيع المسؤلية المجتمعية، لا مكانياً ولا زمانياً. كما لم تطبق سياسة تخصيص إذ 4%， بل استخدمت إلى حد كبير كأدلة لتحسين العلاقة مع المجتمعات لضمان استمرار عمل شركات التعدين وليس لتحقيق التنمية، وهو ما سنتوسع في مناقشته.

بهذه الخلاصة المقتضبة يمكننا تعميم النتيجة على السودان، أنه وبرغم اختلاف تصنيف مراحل المسؤولية المجتمعية، إلا أنها لم تطبق وفق سياسة مالية واضحة تعتمد على توزيع نسب محددة تعكس معدلات الإنتاج. على سبيل المثال، في العام 2019 تم صرف أموال المسؤلية المجتمعية على ولاية الخرطوم (العاصمة وأكبر ولاية) رغم أنه لا يوجد بها نشاط تعدين، مما يؤكّد مجدداً أن توزيع ميزانيات المسؤلية المجتمعية لا يعتمد على تخصيصها على موقع الانتاج وفق نسب محددة بل يعتمد على أولويات الحكومة المركزية وسياساتها.³¹

نشير أيضاً إلى ظاهرة مؤثرة وفي غاية الأهمية، أن السياسات المالية اتسمت بغياب الشفافية. وأبرز مثال لذلك هو ميزانيات الزكاة ببنسبة إلـ 2.5% من جملة الإنتاج. حسب الشركة السودانية للموارد المعدنية، يجب توزيع نسبة الزكاة تلك على سكان مناطق الإنتاج، بينما توضح الدراسة في جميع الولايات أنها لم تظهر ضمن الميزانية المحلية أو ميزانيات وزارة المالية الولاية، ومن غير الواضح طرق توزيعها والرقابة عليها. لكنها وبرغم ذلك، لم تثير ردود الفعل الشعبية المماثلة للمسؤولية المجتمعية. يوضح ذلك أن المسؤولية المجتمعية وجدت مساحة من الاهتمام أكبر ليس فقط بسبب حجمها المالي الكبير ولكن أيضاً بسبب سياسة إدارتها وطرق عرضها على المتأثرين، وقد مثل ذلك عاملاً حاسماً في ردود الأفعال الشعية.

وفقاً ما تم استعراضه سابقاً، تكون التنمية المنحازة للفقراء، إطاراً لتقييم التنمية التي تتم بواسطة ميزانيات المسؤلية المجتمعية، وبعد استعراض الأرقام الرسمية التي توضح عدم الالتزام بسياسة معلنة في ظل الحكومات المختلفة. بناءً على ذلك سننتقل لعرض مقتضب حول مدى تطبيق مشروعات المسؤلية المجتمعية لشروط التنمية المنحازة للفقراء، والتي تتطابق إلى حد كبير مع التعريفات والسياسات المعلنة من الدولة.

لم ترتبط المسؤلية المجتمعية بإستراتيجية تنمية كلية حيث تشهد ولاية مثل جنوب كردفان معدلات فقر عالية تصل إلى 67% وتسرب عالي عن الدراسة. فمن بين كل 100 طالب أساس يصل 2 فقط للصف الثالث الثانوي المؤهل للجامعة. وتصنف غرب كردفان كأضعف ولاية على المستوى الوطني من حيث الحضور والقبول في المدارس الابتدائية. كذلك شمال كردفان، حيث تزوج فيها 67% من الأشخاص دون سن الـ 18 و تعرضت 98% من النساء لتشويه الأعضاء التناسلية. لم تتعامل المسؤلية المجتمعية مع أي واحدة من هذه الأولويات.



جنوب كردفان _ محلية التضامن _ سوق الجفرو 2021م

³⁰ تم إيقاف اغلب الشركات عن العمل بعد سقوط الانقاذ في أبريل 2019 بسبب الرفض الشعبي المتزايد لاستمرار عملها بسبب الآثار البيئية للشركات ولارتباطها بالنظام السابق وسياساته.

³¹ مقال بصحفة التيار الورقية، الصادرة بتاريخ 5 أغسطس 2020م، يمكن الوصول إليه عبر الرابط التالي: [/https://m.facebook.com/sudandemocratic/photos/a.1508486182619157/2034319800035790](https://m.facebook.com/sudandemocratic/photos/a.1508486182619157/2034319800035790)

أما هيكليا فقد ظلت المسؤلية المجتمعية جسماً غريباً على جهاز الدولة، بين إدارتها مركزاً للتواصل مع المجتمعات بصورة استبعدت الحكومات الولاية والمحلية، والتي حاولت بدورها مقاومة ذلك عبر طرق مختلفة بما فيها فرض نوائح وسياسات مالية ولائية خلقت تعارض وضعف في الأداء، مثل لائحة وزارة المالية بشمال كردفان التي تتعارض مع نوائح وزارة المعادن في إدارة ميزانيات التعدين، وكذلك لائحة جنوب كردفان الخاصة بالرسوم المحلية التي جعلت العامل أو المستثمر ملزم بدفع نفس البند المالي اتحادياً ولائياً، وغيرها من القرارات والنوائح. بعد تحويل عوائد المسؤولية المجتمعية للمحليات في 2022، لم تتم مراعاة ربطها بهيأكل الدولة. في تجربة بمحلية سودري بشمال كردفان، تم رصد أكثر من 600 مليار جنيه سوداني تم تحويلها إلى وحدة أم بادر (واحدة من ثلاثة وحدات) بعد ضغط سياسي من سكان المنطقة، وهو ما خلق نزاعاً حاد مع سكان بقية الوحدات الإدارية. وبرغم ذلك، لم يتم الاتفاق على أوجه صرفها بين الفاعلين في المجتمع في وحدة أم بادر، وظلت مجمدة. لكن بالمقابل، قامت حكومة الولاية بتجميد كل ميزانيات التنمية بسبب حصول المحليية (وليس فقط الوحدة الإدارية) على نصيب كبير من عوائد المسؤولية المجتمعية، مع العلم أنها من أقر محليات الولاية، فكانت النتيجة رفع يد الدولة تماماً و تجميد ميزانية المسؤولية المجتمعية.

العديد من التجارب الأخرى تشير إلى وجود مشاكل هيكلية ظهرت بوضوح في ممارسات المسؤولية المجتمعية: من ضمنها أن اقتراح مشروع واحد بعد التوافق عليه محلياً يتطلب موافقة الولاية والشركة السودانية بالولاية ثم الشركة السودانية اتحادياً، تبدأ مرحلة التخطيط التي تستغرق فترات طويلة وأخيراً مرحلة إجازة وتسليم الميزانية من الحكومة الاتحادية بموافقة وزارة المالية: يترتب على ذلك مرور فترات طويلة، وقد تأثرت أغلب المشاريع بذلك مع استمرار التضخم وتراجع سعر الجنيه. فعند تسليم الميزانية يكون المشروع غير قابل للتنفيذ بها، وقد حول ذلك العديد من المشروعات إلى قاعات المحاكم بين الحكومة والشركات المنفذة. وأبرز مثال لذلك مشروع إقامة مركز أبو زعيم، وكذلك التأخير لمشروع مياه سودريالمثير للجلد.

لم تتمكن المسؤولية المجتمعية من إعادة توزيع الموارد، بل على العكس فقد أعادت مركتها وذلك بإدارتها اتحادياً لفترة عبر التواصل مع مراكز المجتمع التقليدية الموروثة منذ الاستعمار، وتم توجيهها لكسب الولاء السياسي للنافذين في الدولة والمجتمع. ساهم ذلك في تأجيج نزاعات محلية حول التمثيل، إضافة إلى الموقف من آثار التعدين السالبة، وهو ما خلق انقساماً بين مناصر للتعدين مرتبط بالإدارات التقليدية والدولة (بتقسيماتها المتباينة) وشركات التعدين ومجموعات أخرى مناهضة لهذا التحالف الثلاثي. وقد ألقى ذلك بظلاله على طبيعة المشاركة الشعبية. ظلت المشاركة الشعبية حجر عثرة أمام سياسات المسؤولية المجتمعية، ففي فترة الانقاذ كان التعامل مع المراكز الاجتماعية الموالية للسلطة، بينما تم انتخاب العديد من اللجان قاعدية بعد الثورة. طرحت اللجان المنتخبة رؤية كلية ركزت على سلامة البيئة والشفافية في التعامل مع المجتمع والعديد من المطالب التي لم تجد الاستجابة بسبب تعارضها مع سياسات التعدين وتجائزاته. أبرز هذه الأمثلة كانت من محلية قدير (كلوقي) حيث طرحت اللجنة المنتخبة رؤيتها الكلية المتعارضة مع سياسات التعدين مما نتج عنه رفض الشركة السودانية للموارد المعدنية للتصديق النهائي على مشروع كهرباء تنموي طرحته اللجنة بعد الموافقة الأولية والتوقع الأولى، كان ذلك الرفض بغض إبعاد اللجنة المنتخبة. وقد ترتب على ذلك ملاحقات قانونية لأعضاء اللجنة بسبب الشروط الجزائية المرتفعة للعقد الذي تم توقيعه. وبعدها تم حل اللجنة بواسطة المحلية، والتحول للتعامل مع جهات أخرى توافق على سياسات التعدين الرسمية. تتعدد الأمثلة ولكن الخلاصة أن سياسات التعدين والآثار المترتبة جعلت من غير الممكن تحقيق مشاركة شعبية إلا بإحداث تغييرات كلية لا تقتصر فقط على توزيع نسب المسؤولية المجتمعية، بل تتجاوز ذلك نحو المزيد من الشفافية وتغيير هيكلية في قطاع التعدين يضع الدولة في دور إنتاجي وليس جامع ضرائب، ويضع سلامية البيئة واستدامة عطاء الموارد في قمة الأولويات. لكن على نقاش ذلك، اختارت الدولة الماضي قدماً في سياسات التعدين وتشويه المشاركة الشعبية مما تسبب في زيادة النزاعات والآثار المترتبة على التعدين.

بناء على التوضيح المسبق، فإن المسؤولية المجتمعية لم تستطع تحقيق أي واحد من شروط التنمية المنحازة للفقراء والمحلدة وفق سياسات الدولة. وقد أثر غياب الشفافية والمشاركة الحرة على ذلك، وأكفت بعض أجهزة الدولة والشركات في تحويل بعض المساهمات إلى سياسات علاقات عامة. حيث يتم تحقيق ذلك عبر تحسين العلاقة بين الحكومة والشركات العاملة، مما يوفر حماية الدولة لعمل الشركات بتوفير المشروعية الإعلامية لعملها والحماية القانونية والأمنية. بناء على ذلك، ستناقش في السطور القادمة أهم السياسات والممارسات وانعكاساتها على الواقع، والتي وجده البحث أن أهمها هي الاستخدام السياسي الفاسد لميزانيات التنمية، وإثارة النزاع حول الأرض (ملكيتها وإدارتها والاستفادة من عوائدها). وأخيراً ارتباط الشركات بخلق انقسام اجتماعي قبلي ارتبط بانقسامات السلطة المركزية، وهو ما خلق انقسامات عميقة ظهرت بوضوح أكثر بعد حرب 15 أبريل.

ميزانيات التنمية كرصيد سياسي

سعت حكومة الإنقاذ لخلق هيكل موازية للدولة في قطاع التعدين تمثل في الشركة السودانية للموارد المعدنية، وذلك لتوجيه ميزانيات التنمية لخدمة مشروعها السياسي. جاء ذلك امتداداً لسياسة التي طرحتها أحد وزراء المالية عبد الرحيم حمدي في العام 2005³²، والتي ركزت على بناء مؤسسات موازية أكثر فعالية ولا ترهقها بيروقراطية الدولة في القيام بأدوارها السياسية. وفق هذه الرؤية تم تأسيس وحدة تنفيذ السود التي وصفتها الكثير من الدراسات على أنها دولة داخل دولة. أما في قطاع التعدين، فقد كان ذلك النهج أكثروضوحاً في التعامل مع أموال المسؤولية المجتمعية كرصيد سياسي (عبر الشركة السودانية للموارد المعدنية)، وهو ما رسم ذلك النهج كسياسة موروثة وواحدة من أسباب الفشل المؤسسي التي لم يتم مراجعتها بعد الثورة، بل على العكس، فقد أدت زيادة أموال المسؤولية المجتمعية في 2020 لزيادة دورها السياسي عبر استخدام نفس أجهزة الدولة الموازية التي أستتها الإنقاذ.

في ظل حكم الإنقاذ في العام 2017، نجد واحدة من التجارب التي تعكس تعامل الحكومة الاتحادية. حيث تم الاتصال بمدير الشركة السودانية عبر الهاتف لنقل توجيه من نائب رئيس الجمهورية حينها بكري حسن صالح بغرض تمويل مشروع خاص بسنار عاصمة الثقافة الإسلامية. وتم صرف الشيك خلال يومين فقط وتحويله لحساب شخصي دون حتى علم قسم المسؤولية المجتمعية داخل الشركة السودانية. تفاجأ العاملين بوجود أموال مصروفة تحت هذا البند في نهاية العام دون معرفة من قام بذلك وكيف تم³³. وضح هذه الحادثة وجود مؤسسات مركبة تقوم بتوجيه الميزانيات الخاصة بالمسؤولية المجتمعية لخدمة أهداف سياسية حتى داخل الشركة السودانية، في ظل غياب الشفافية والرقابة. لهذا فإن غياب الرقابة والشفافية، بالإضافة إلى المعوقات الإدارية والمالية التي تواجهها مشاريع المجتمعات، ناتج من طبيعة التعامل مع الموارد لخدمة أهداف تخدم مشروع سياسي.

في أواخر فترة حكم الإنقاذ، ظلت مؤسسات التعامل مع المسؤولية المجتمعية في الفترة من 2017 وحتى نهاية 2019م في الولايات معتمدة على تشكيل لجان ولائية للمسؤولية المجتمعية في بعض الولايات. على أن يكون رئيس اللجنة هو والي الولاية المعنية (من المعروف أن الوالي منصب سياسي يتم اختياره عبر رئيس الجمهورية في فترة الإنقاذ أو رئيس مجلس الوزراء في المرحلة الانقلابية)، وقد استمرت تلك الممارسات والهيكل خلال الحكومة الانقلابية³⁴. رغم أن الترويج للمسؤولية المجتمعية قائم على أنها تم بواسطة اقتراح المجتمعات المحلية لمشاريع، ولكن في الواقع يحقق لولي اختيارات أي مشروع، كما يمكنه اقتراح مشروعات لم يتم تقديمها من المجتمعات، وهو ما يحولها لأدوار سياسية أكثر من كونها تنمية تعتمد على تكامل الأدوار بين مؤسسات الدولة والمجتمع³⁵.

³² أسلست الورقة توجه سياسي يهدف إلى بناء مؤسسات دولة موازية لتلافي مخاطر اتفاقية السلام الشامل السياسية على قدرة المؤتمر الوطني على الاستمرار في الحكم وقد تحولت إلى نهج سياسي في طريقة إدارة الدولة، يمكن مراجعة نص الورقة الكامل على الرابط التالي: <https://shorturl.at/kAFY3>.

³³ Abd Elkreem, T. M. (2018). Power Relations of Development: The Case of Dam Construction in the Nubian Homeland, Sudan (Vol. 88). LIT Verlag Münster.

³⁴ مقابلة مع مدير سابق لإدارة البيئة والمسؤولية المجتمعية باشركة السودانية للموارد المعدنية. الخرطوم 2022م.

³⁵ والتي شمال كردفان يترأس إجتماع مجلس تنسيق التعدين بالولاية، 2022، السودان اليوم، على الرابط التالي: <https://alsudantoday.com/business/economic-news/163418>

³⁶ والتي غرب كردفان يدعى شركات التعدين لااهتم ببرامج المسؤولية المجتمعية، 2022، سوتا، على الرابط التالي: <https://shorturl.at/sMoTi>

³⁷ مقابلة مدير سابق لإدارة البيئة والمسؤولية المجتمعية السابقة

بعد الثورة لم يتغير الأمر كثيرا، إذ نجد العدوك من الأمثلة والتجارب على هذا التعامل السياسي المباشر. وهنا يمكننا أن نأخذ نموذج ولاية جنوب كردفان، فعندما اندلعت أحداث عدن في 2020 بالقرب من مدينة كادقلي عاصمة الولاية، تم إرسال وفد حكومي من مجلس السيادة ومجلس الوزراء، ومدير الشركة السودانية للموارد المعدنية ووعدد الوفد بتقديم المساعدات.³⁸ كانت جميع الخطوات - من إرسال الوفد الرسمي إلى قوافل المساعدات - تتم بواسطة أموال المسؤولية المجتمعية. ورغم ذلك تم عرض جزء منها باعتبارها قافلة باسم أحد أعضاء مجلس السيادة السوداني.

تجربة أخرى في ولاية جنوب كردفان كانت ساحتها محلية القوز، وهي محلية خارج مناطق إنتاج الذهب. رغم ذلك فقد اجتمع مدير الشركة السودانية للموارد المعدنية حينها مع شباب المنطقة وطلب منهم تكوين مكتب للتنظيم السياسي الذي ينتمي إليه المدير مقابل تقديم مساعدات للشباب لإقامة مركز للشباب بالمنطقة. رفض الشباب تشكيل مكتب للتنظيم السياسي كونه داعم لانقلاب العسكري الذي تم في أكتوبر 2021، كان ذلك الموقف السياسي لشباب المنطقة سبباً في عدم اكتمال المشروعات التي طرحتها مدير الشركة.³⁹

إن استخدام ميزانيات الدولة لمصلحة المؤسسات السياسية النافذة في الحكم هو تقليد قديم يتم بصور مختلفة، حيث يتداول الناس بعض القصص ربما تختلط فيها الطرفتان. إذ يحكي أن أحد قيادات الأحزاب -الموقعة على اتفاق مع حزب المؤتمر الوطني- انتقد وزير النفط حينها عوض الجاز وسأله: "قروش البترول وديتها وين؟" "أين ذهبت أموال البترول؟" وأجابه عوض الجاز بصورة لاذعة "اشترينا بيها الزيك ديل!" "اشترينا بها أمثالك".⁴⁰

تحلي الفساد المالي والإداري وغياب الشفافية لم ينعكس على التفاعل مع المجتمعات المحلية المتأثرة لوحدها، بل شمل الشركات العاملة في التعدين أيضاً. ففي تجربة أخرى تم تناولها إعلامياً ومتابعتها من قبل الكثير من المهتمين في السودان، طلبت الشركة السودانية للموارد المعدنية من عدد من شركات التعدين المساهمة بمبلغ مليار جنيه سوداني توجه كمساهمة من الشركة السودانية لاحتفالات إستقبال حاكم إقليم دارفور، على أن يتم خصم المبلغ من رصيد المسئولية المجتمعية لكل شركة. وبالمطمع، يصعب على الشركات رفض طبات الشركة السودانية للموارد المعدنية⁴¹ لما يترتب على ذلك من مضائقات في الإجراءات الرسمية. قوله هنا التصرف بموجة غضب واسعة في السودان، كونها استخدام سياسي فاضح لمصلحة رئيس حركة مسلحة موقعة على اتفاق سلام، بذلك قد تتحول ميزانيات التنمية إلى أموال سياسية مباشرة للحركة التي تستحوذ على وزارة المعادن عبر كبير مفاوضيها محمد بشير أبو نمو الذي أصبح وزير المعادن في الحكومة الاتحادية. وبعد حملة إعلامية رافضة لهذا النوع من الصرف، قرر حاكم دارفور (وهو رئيس الحركة التي تلير وزارة المعادن) ارجاع أموال شركات التعدين.⁴² إن توظيف ميزانيات المسئولية المجتمعية لأغراض سياسية يشكل عائقاً أمام التنمية والمشاركة الشعبية والشفافية، إذ يستخدم التحكم المركزي في هذه الميزانيات لتحويلها إلى أدوات تخدم الأهداف السياسية للمجموعات المسيطرة على السلطة.

أيضاً يظهر هنا نوع آخر من الاستجابة السريعة للغاية والتي تستخدمها الحكومة سياسياً. وتقف المقابلة صارخة بين ما أشرنا له سابقاً من إغراف عمليات التنمية في الإجراءات البيروقراطية للدولة وتأخير الاستجابة للجان الأهلية ومواطني القرى والمحليات، مقابل الاستجابة السريعة للميزانيات السياسية وفق ضوابط ليست لها علاقة بالسياسات الرسمية، وهو ما يتعارض مع سياسة المسئولية المجتمعية في تلك المرحلة التي حدّدت أن يتم توزيعها بنسبة 4% لكل محلية مستضيفة لنشاط التعدين.

³⁸ مقابلة مع السيد مستشار رئيس الوزراء، نقيضاً السلام، وفي نفس الفترة كان ممثلاً في مجلس المسؤولية المجتمعية الذي تم تعينه بواسطة الشركة السودانية للموارد المعدنية كممثلاً لولايات كردفان. يناير 2021.

³⁹ مجموعة نقاش ضمت عدد من الناشطين من مختلف محليات ولاية جنوب كردفان ، كادقلي مايو 2022.

⁴⁰ ورد تأكيد للعبارة في الكثير من المواقع السودانية: <https://shorturl.at/acpvL> وإنما : <https://shorturl.at/vBFLO>.

⁴¹ مقابلة مع أحد العاملين في شركة تعدين، ذكر تفاصيل اجتماع الشركة السودانية معهم، الخرطوم مارس 2022.

⁴² طرحت القضية الصحفية سهير عبدالرحيم <https://alzrgamedia.net/6475>.

⁴³ اعلان استغاثة، حاكم دارفور عن المبالغ المالية من شركات التعدين يمكن انظر الى القرار على الرابط: <https://latestevent.net/2874>

الأرض كمركز للصراع

تعتبر قضية الأرض مركز الصراع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في السودان، كونها مخزن الموارد ومصدر التراكم الاقتصادي ومحدد أساسى للهوية الجماعية والفردية. وقد ارتبطت اغلب مناطق كردفان بالملكية العرفية التقليدية للأرض، والتي يتم توزيعها بواسطة الادارات الاهلية والتي تقوم الدولة باستشارتهم - ولو صورياً - في استخدامات الأرضي. وكما أشرنا سابقاً، صاحب التوسع في التعدين تخصيص مساحات واسعة من الأرضي لشركات الذهب دون أي تعويضات فردية أو جماعية للمتأثرين. وهو ما دفع الكثيرين - وفي مقدمتهم الادارات الاهلية - للتعامل مع المسؤولية المجتمعية كشكل من أشكال التعويض. أدى فتح الباب لصعود هذه الإدارات لموقع المتحكم الفعلي في الأرض بالاتابة عن القبيلة، الى سعيها لمواصلة استخدام نفوذها بالتحكم في العائد المالي من الذهب والمساحات الشاسعة التي اكتسبت بدورها أهمية إضافية مع تفاقم ندرة الموارد.

استحوذ التعدين على أكثر ربع مساحة اراضي السودان، وشهدت مربعات التعدين توسيع بصورة متزايدة. حيث بلغت المساحات التي استحوذت عليها الشركات في مراحل العمل المختلفة إلى حوالي خمس مساحة السودان بواقع 309,945.9 كيل مربع⁴⁴. كما تزداد النسبة بالإضافة أكثر من 60 شركة تعمل في مجال مخلفات التعدين الاهلي والمVASA المساحات الواسعة للتعدين الاهلي المسؤول عن إنتاج أكثر من 81% من ذهب السودان.

إن ملكية الأرض قضية تاريخية شديدة التعقيد في مناطق كردفان المختلفة والسودان بصورة عامة. وقد أدت سياسات المسؤولية المجتمعية المعتمدة على قواعد أهلية تقليدية إلى فتح النزاع بين المجموعات المختلفة على ملكية الأرض وفق سرديات متباينة وдинاميكيات محلية معقدة تهدف في جوهرها إلى تعزيز وتقوية القبيلة والمجموعات العشائرية التي تطمح لزيادة النفوذ والتوسيع. وبالتالي فإن المعركة التي قادتها الأجسام القاعدية للحفاظ على البيئة والموارد حتى نهايات العام 2019، تحولت في فترة وجiza إلى نزاع أهلي حول نسبة المصلحة القبيلية في نزاعها مع المجموعات المجاورة أو المنافسة أو فتح نزاعات تاريخية قديمة. وبالفعل، شهدت بعض المناطق نزاعات مستحدثة لأول مرة كونها في السابق مجتمعات تعيش في استقرار وسلام اجتماعي لفترات طويلة. يوضح الجدول التالي أمثلة لهذه النزاعات.

بالتأكيد، لا تعبّر مواقف الإدارات الاهلية عن جميع منتسبي المجموعة القبلية. بل في كثير من الأحيان يعبر غالبية السكان عن رفض سياسات التعدين المدعومة من إدارتها الاهلية. وعن الاشارة إلى المجموعة الاثنية والقبلية المحددة يكون المقصود الإدارة الاهلية المسيطرة في التعامل مع قضية التعدين. تسببت أموال المسؤولية المجتمعية في زيادة النزاعات بين وداخل المجموعات الاجتماعية بسبب الأموال المحدودة بالمقارنة مع حجم عمل الشركات وأثرها، وهو ما يجعل الشركات تفضل تقديمها لأفراد في مراكز القبيلة لضمان استمرار عملها. مما عزز إليها كل الهرمية التقليدية داخل المجتمعات، وزاد النزاع داخل المجموعات وبينها، وبالتالي أضعف المشاركة الشعبية الحقيقية واتخذ مساراً نحو تركيز السلطة وليس إعادة توزيع الموارد وفق أسس أكثر عدالة، وهي من الشروط الأساسية للسياسات المنحازة للفقراء.

هذا نميل إلى توضيح الواقع من خلال التجارب وكونها قضية معقدة سنحاول توضيح جوانبها المختلفة باستعراض أمثلة متنوعة من علىة مناطق، وهو ما يوضحه الجدول التالي لمناطق متنوعة في ولايات كردفان الثلاثة التي ارتبطت سياسات المسؤولية المجتمعية بالنزاع حول ملكية الأرض، وبالتالي الحق في الاستحواذ على أموال المسؤولية المجتمعية.

⁴⁴المسؤلية المجتمعية 2022 SMRC، ورقة تم عرضها ضمن فعاليات المؤتمر العربي الأفريقي الأول للمسؤولية المجتمعية لحقوق الطفل، الخرطوم نوفمبر 2022.

النتائج	الجهة المنازعه	الجهة المستفيدة من المسؤلية المجتمعية	المحلية	الولاية
تراجع العمل بشكل كبير وتأثرت شركة فاين قولد في أم بادر بفقدان حوالي 90% من الانتاج (أنظر/ي الجدول 3). وتوسيع انتشار الأنشطة الاقتصادية للجهات العسكرية بتأسيس أسواق تعدين جديدة في مناطق الكبايس.	الكبايس، يدعون انهم المالك التاريخي للأرض والكواهلة رعاة حضروا للمنطقة حديثا وهو ما أثار نزاع تاريخي ويتوخون الكثيرون من ان يقود الى نزاع عنيف. ومن ناحية أخرى تم إيقاف إمداد الشركات بالمياه من الحمرة الى ام بادر وفي مناطق أخرى تم الاتفاق مع شركة الجنيد (التابعة للدعم السريع) بفتح طواحين لتأسيس مناطق تعدين منفصلة عن أم بادر.	الكواهلة، وقد تم تحديد المسؤلية المجتمعية لهم بعد اقامة وقفات احتجاجية والضغط على الدولة، والتأكيد على ملكيتهم التاريخية لموقع شركة التعدين.	سودري/أم بادر	شمال كردفان
تم طرح اقامة مصنع جديد بالتعاون مع إحدى المليشيات المسلحة.	غرب كردفان: كان يتم إرسال الحجر الخام لشمال كردفان وتم منع ذلك بعد رفض تحديد نصبيهم من المسؤلية المجتمعية.			غرب كردفان

النتائج	الجهة المنازعه	الجهة المستفيدة من المسؤلية المجتمعية	المحلية	الولاية
تم منع إمداد الشركة بالخام وتوقفت عن العمل، ويسعى أبناء من ميري لاستقطاب شركات أخرى في مناطقهم.	ميري: تدعى ملكيتها للأرض مكان المصنع، وكذلك تدفع بأن الحجر الخام قادم من أراضيها وهي التي تملك حق إدارته وتحصيل العوائد.	الحوازمة دار جامع كونها المجموعة التي سمحت بإقامة الشركة على أراضيها.	كادقلي	جنوب كردفان
تم تحويل القضية للقضاء وفتح باب التنازع بين المجموعات رسمياً.	كادقلي: تدعى ملكيتها لكل الأرض الخاصة بالشركة وموقع الإنتاج.			
نزاع مسلح متعد من حوالي ثلاثة سنوات (سيتم تناول تفاصيله في الصراع حول الأرض)، وتوقف عدد من مناجم الذهب.	كنانة: تدعى ملكيتها للأرض وهي المجموعة التي خصصت لها عوائد التعدين.	حوازمة دار علي	أبوجبيهة	
	كواهلة ولوكان: امتد النزاع إلى مناطق كلوبي جنوباً ودخلت في النزاع كحليف للكنانة وأن السكوت على التوسع في أراضي أحدي المجموعات يمكن أن يتحول إلى قاعدة ستؤثر عليهم مستقبلاً			

جدول رقم (2) يوضح علاقة المسؤلية المجتمعية بالنزاع حول الأرض.

يوضح الجدول أمثلة متعددة للصراعات تكشف أبعاد الأزمة، ولكنها ليست حصرية. إذ شهدت أيضا محليات كلوقى وتلودى والليبى والتضامن والعباسية ورشاد واللننج والنهرود نزاعات مشابهة بدرجات متفاوتة. بمعنى أنه لا توجد محلية بها أنشطة تعدين في ولايات كردفان الثلاثة لم تتأثر بالنزاع الحاد على ملكية الأرض، والذي ارتبط بدرجات متفاوتة بسياسات المسؤولية المجتمعية دور الدولة في مستوياتها المختلفة في التعامل مع تطورات النزاع. وقد كشفت التجارب المختلفة الموضحة في الجدول عن نزاعات حول ملكية الأرض، حيث تم اعتماد الملكية العرفية كأساس لتحليل الملكية. كما ساهم ذلك أيضا على تعظيم قدرة الادارة الأهلية على لعب دور قيادي أكبر، مما زاد من مساحة نفوذهم، خاصة مع تعامل الدولة معهم كممثلين للمجتمعات في قضية المشاركة الشعبية.

في ظل حكم الإنقاذ، كان التعامل مع القيادات الاجتماعية على أساس علاقتها بالنظام السياسي. وبعد الثورة، ظهرت مراكز متعددة لاتخاذ القرار السياسي والعسكري في الحكومة الاتحادية، خاصة دور الجيش وللدعم السريع كأطراط عسكرية مؤثرة في قطاع التعدين، بالإضافة إلى قوى الحرية والتغيير كممثلي للحكومة الاتحادية. وقد زاد عدد الفاعلين العسكريين بعد اتفاق سلام السودان في جوبا أكتوبر 2020 . في ظل هذا الوضع استمر نمط الدولة الموازية، وحاولت جميع الأطراف –بالأخص العسكرية منها- خلق نموذجها الاقتصادي والسياسي الموازي. مما خلق تدريجيا القسامات الاجتماعية حادة داخل وبين الادارات الأهلية، بسبب تنافسها حول عوائد المسؤولية المجتمعية. وبما أن كل مجموعة وجدت لها امتدادا في الحكومة الاتحادية، وبالتالي سندًا ومشروعية سياسية، فقد تفاقمت حدة النزاع.

يوضح الجدول بوضوح تحول التعدين ليأخذ الطابع القبلي، حيث اتجهت عدد من المجموعات مثل الكبابيش والميدوب والمناطق الشمالية لولاية غرب كردفان إلى التحالف مع مليشيات عسكرية لحماية أنشطتها وإضفاء طابع من المشروعية عليها، مستفيدة من المشروعية الدستورية التي تمتلكها المجموعات العسكرية المختلفة. انعكست هذه التحولات على تحالفات القبيلة أيضا، مما زاد انتشار النزاعات ليخلق عمليات تعدين محاطة بعوامل القبيلة والسلاح أدت لمزيد من التفكك الاجتماعي المحلي في ظل غياب دور الدولة.. لعبت المسؤولية المجتمعية دورا محوريا في تعزيز النزاع القبلي على ملكية الأرض، ولجأت بعض المجموعات إلى الاستقواء بال مليشيات شبه الناظمية لتعزيز هيمنتها، مما خلق علاقة أعمق بين العديد من القبائل والمليشيات. وبالمقابل انحازت المجموعات الأخرى نسبيا إلى القوات المسلحة، مما خلق حالة تداخل بين القبيلة وأطراف القوة العسكرية المهيمنة والمتصارعة في مركز السلطة السياسية، وهو ما أدى بدوره لتعيق الانقسام الأهلي العسكري من قمة السلطة إلى قواuderها الدنيا.

من خلال تجربة محلية سودانية سابقا، نشير إلى دور الذهب المحوري في تغيير تحالفات القبيلة والعسكرية وربما التاريخية بسبب تحولات في أنشطة اقتصادية ولو على مستوى التراكم الاقتصادي لقيادات بعض المجموعات، فمثلا الكواهلة لهم علاقة تاريخية مع المهنية قائمة على التأييد وأيضاً مناهضة للحكم الاستعماري الإنجليزي (مشكلة قلم ما كاميكل الشهيرة) وهي مجموعة رعوية تصنف نفسها من المجموعات العربية ولها تنافس تاريخي مع الكبابيش الذين يشيرون إلى أنهم مجموعة مستقرة و مالكة للأرض، وقد استعان قيادات من الكبابيش بالدعم السريع لإقامة أسواق للذهب داخل أراضيها للسيطرة على عوائده. بعد حرب 15 أبريل تم استهداف تلك المناطق (جبرة الشيخ، الحمرة.. وغيرها) باعتبارها مناطق استثمارات للدعم السريع وفيها مهابط طائرات توظف عسكريا، والملاحظ هنا أن الذهب أحدث تغيير ولو جزئي في تحالفات المجموعات التي لم تحافظ على الشائع أن الدعم السريع تحالف للمجموعات العربية أو الرعوية أو المشكوك في ملكيتها للأرض أو حتى هو استثناء لتحالفات الثورة المهنية.

تجدر الاشارة الى وصف طبيعة السلطة المركزية منذ الاستعمار بكونها مشابهة للنظام الشمسي⁴⁵، وتراجع القبضة المركزية وانغلاق المجموعات القطاعية حول نفسها. لقد تراجعت السلطة المركزية كثيراً في ظل حكم الانقاذ لأسباب متعددة من ضمنها محاولة فرض طبيعتها على المجموعات القطاعية وبالاخص الادارة الأهلية مما اثر في تعدد الولايات ومراكز القوى داخل المجموعة الواحدة، بعد الثورة وفي ظل تعدد مراكز السلطة فقد تحولت الى شموس مركزية متعددة تدور حول كل منها مجموعات متنافسة ومتعارضة المصالح لا تتطلع لصيغة تكاملية لإدارة الموارد وعزز ذلك الطبيعة العسكرية لمراكز السلطة وأضيف إليه اعتراف اتفاق سلام جوبا بنهج فرض التمثيل المحلي القانوني بواسطة المركز واعتماد ذلك على القوة العسكرية وارتباطها بالمركز مما زاد العسكرية والانقسامات الاجتماعية لتتبلور شموس مركزية متنافسة انتهت بالحرب الواسعة في أبريل 2023.

لمزيد من التوضيح نتناول تجربة محلية كادقلي فقد تم شرح تجربة محلية سودري سابقاً وسيتم تفصيل تجربة أبو جبيهة لاحقاً. ولكن في كادقلي عاصمة ولاية جنوب كردفان، رفضت العديد من القبائل بناء مصنع للتعدين في ظل حكم الانقاذ وأثناء النزاع العنيف بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، حتى تم بناء المصنع في أراضي تتبع /أو قرية من مجموعة الحوازنة (دار جامع)، وبالتالي أصبحت أموال المسؤولية المجتمعية تؤول إليهم ولم يمثل ذلك أزمة كون عملية توزيعها في ظل حكم الانقاذ يمكن أن تشمل قيادات أخرى حسب درجة الولاء لحكومة الانقاذ.

بالتوالي مع هذه التطورات فقد شهدت منطقة منجم الحجيرات (القريبة من كادقلي) نزاع حول ملكية الأرض بين مجموعتي كادقلي وميري بره والذي لم يرتبط بالشركات وتم حله بواسطة الطرق التقليدية. النزاع اشتعل بسبب ارتباط الضرائب المحلية بنسبة لمصلحة المجتمع المحلي الذي تمثله الادارة الأهلية المالكة للأرض بتفويضها لجان تقوم بهدا الدور، وقد تم حل النزاع بتشكيل لجنة محلية بالمناصفة بين منجم الحجيرات⁴⁶ وبين المجموعة الضريبية من منجم الحجيرات (ب) بين المجموعتين بالمناصفة بينما عائد منجم الحجيرات (أ) لصالح مجموعة ميري.⁴⁷ كان هذا هو الوضع قبل الثورة ولكن بعدها في ظل الحكومة الانتقالية لم يتم تسليم أي نسبة للادارة الأهلية. في الواقع بعد الثورة تراجع العمل في المناجم المختلفة ولا توجد صيغة لضبط نصيب الادارة الأهلية بعد حل اللجان وعدم التوافق على تشكيل لجان جديدة بين الادارة الأهلية والجان السابقة والمجتمع⁴⁸.

هنا نشير الى أن الآليات التقليدية في حل النزاعات المعقدة حول ملكية الأرض والتي كانت لها اثر كبير في توزيع الموارد بدأت تفقد اثرها بسبب دخول عامل المسؤولية المجتمعية بطابعه المركزي وسياساته غير المرنة وربط الاستفادة من ميزانيات التنمية بملكية الأرض، مما أفقد المجتمعات والحكومات المحلية واحدة من أهم آليات حل النزاعات، وزاد من التشدد ومحاولات حسم القضايا عبر القانون او خلق تحالفات قبلية وسياسية وعسكرية للهيمنة على الأرض وبالتالي الموارد، وأصبحت المعادلة اما منتصر او مهزوم وبالتالي تصبح تدريجياً قضية بقاء أو فناء.

⁴⁵ وصف ضمن مساهمة ضافية السلطة وتنازع الولاء في السودان للأستاذ جعفر محمد علي بخيت قام بتلخيصها ومناقشتها الأستاذ أحمد ابراهيم أبو شوك، لمزيد من التفاصيل راجع الرابط الثاني: <https://shorturl.at/XadfM>

⁴⁶ أيضاً يتم تقسيم عائد بيع الكرته 640% للمالية الولائية و 40% للمحلية و 20% للادارة الأهلية.

⁴⁷ مقابلة مع السيد حسين الزاكي مك مجموعة ميري بره . كادقلي مايو 2022م.

⁴⁸ مقابلة مع السيد محمد رحال مك مجموعة كادقلي . كادقلي مايو 2022م.

⁴⁹ مجموعة نقاش مع عدد من المعلين بممنجم الحجيرات مايو 2022م

وزاد من تعقد الأزمة تدخل الدولة ففي تجربة كادقلي قام الوالي في منتصف 2022م بتعيين مجلس للمسؤولة المجتمعية وقام باختيار أمير دار جامع وأمير ميري بره ضمن عضوية المجلس واستثنى أمير كادقلي، بذلك فقد أخذت الدولة قرار الوقوف مع حق مجموعات في نصيتها من المسؤولية المجتمعية واستبعدت مجموعات، بالضرورة يعني ذلك ضمنيا حسم موقف الدولة من ملكية الأرض رغم أن قضية ملكية الأرض كانت حينها معروضة أمام المحاكم وطرق الحل التقليدية لحسمها. وبذلك فقد زاد تعقيد الأزمة وفقدت الدولة حيادها تجاه المتنازعين ويصبح الخيار الوحيد هو فرض القرارات بقوة القانون والقوة الأمنية وسط مجموعات عالية التسلیح، وفي ظل تعدد المراكز السياسية في الدولة وتعدد الفاعلين الاقتصاديين المتنافسين زادت سياسات المسؤولية المجتمعية من حجم وحدة النزاعات وتراجعت قدرة الآليات المحلية على حلها وتحولت ميزانيات التنمية ومعالجة قضايا الفقر إلى أدوات زيادة تمركز الثروة وخلق النزاع.



عندما تحول ميزانيات التنمية لمصادر أدوات نزاع مسلح، من شركات الدولة إلى دويلات الشركات

مع بداية انتشار شركات التعدين في فترة حكم الانقاذ، عملت الحكومة بأشكال مختلفة على إحكام سيطرتها على ربط التعدين وعوائده عمله بتمكين المرتبطين بالسلطة السياسية في كل منطقة. حيث يتم تصديق شركات التعدين للمستثمرين المرتبطين بالسلطة السياسية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ويتم توفير المساعدات المختلفة لهم بما فيها الحماية الأمنية من الوحدات الرسمية، ويتم ربط توزيع المسؤولية المجتمعية بالقيادات الأهلية الموالية للحكومة لتمكنها اقتصاديا. بمعنى أدق تعمل كل مستويات الحكومة وشركات التعدين والوحدات الأمنية والعسكرية بتسيير كبير للدعم المشروع السياسي للإنقاذ بصورة مباشرة أو غير مباشرة. لذا يمكن تسمية شركات القطاع الخاص بشركات الدولة، حيث لا يوجد فصل بين الحكومة والدولة وبالتالي لا يوجد فصل بين الدولة والشركات، وهو ما دفع الكثيرين يوم إعلان استلام الجيش للسلطة وإبعاد عمر البشير يوم 11 أبريل 2019م بالتوجه في نفس اليوم نحو شركات التعدين والمطالبة بإغلاقها فورا لأن السلطة تمثل عندهم في شركات التعدين وسقوطها يعني ضمنيا إغلاق الشركات روقد حدث ذلك الإغلاق بالفعل في أبو جبيهة⁵¹ والتتر⁵² ومناطق أخرى في السودان.⁵³

بعد سقوط الانقاذ فقد حلت هزة قوية للعلاقات السياسية والاجتماعية بسبب طول فترة حكمها وتشابك العلاقات داخل نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، رغم أن العلاقات ما بعد الإنقاذ لا تزال قيد التشكيل ودراسة الظواهر والتحولات أثناء حلولها أمر معقد، ولكن نستطيع استخلاص السمات الأساسية. لقد فقدت الشركات شبكات العلاقات المتداخلة المرتبطة بالنظام السياسي وأصبحت تبحث عن مداخل جديدة للاستمرار وقد أصابتها صدمة التغيير السياسي، التي تمثلت في فقدان تحالفات سياسية/اقتصادية مع السلطة مما افقدها المشروعية القانونية والأخلاقية التي كانت توفرها لها السلطة وتحولت في نظر الكثيرين لإحدى أدوات السلطة السابقة (قرار مجلس الوزراء لإيقاف شركات التعدين بولاية جنوب كردفان بعد ضغط شعبي واسع⁵⁴). كذلك فقدت تحالفاتها مع الجهات العسكرية (بدرجات متفاوتة) التي توفر الأمان وهي قضية مربوطة بالمشروعية القانونية والأخلاقية إلى حد ما، فقدت أيضا القواعد الاجتماعية التاريخية حيث كانت تتعمق قيادات ومجتمعات مرتبطة بالسلطة ضد مجموعات أخرى وهذا الوضع قد تبدل إلى حد كبير بعد الثورة فقد فرض الضغط الشعبي والاتفاق الكبير على الدولة أن تنظر للمستبعدين بالأمس (اللجان الأهلية المطلبية والمجموعات المساندة لها) إنهم اصحاب الحق والعكس للمجموعات الأخرى (المجموعات الداعمة للتعدين وسلطة الإنقاذ)، وذلك خلال لحظة تاريخية محلدة تمثل في الفترة التي اعقبت التغيير مباشرة وأيضاً تمت من بعض الفاعلين، متأثرين بالضغط الشعبي الواسع وليس من كل مكونات السلطة التي احتفظت بفاعلين سعوا لتغيير هذه الوضعية تدريجيا.

⁵⁰ Abd Elkreem, T. M. (2018). Power relations of development: The case of dam construction in the Nubian homeland, Sudan (Vol. 88). LIT Verlag .Münster

مقابلة مع الخبير أحد أعضاء لجنة البيئة والمقاومة بمحلية أبو جبيهة . تمت مقابلة في أبو جبيهة ديسمبر 2020م .⁵¹
مقابلة مع أبو جنبل عضو لجنة الوطنية لمناصرة البيئة ، تمت مقابلة في مدينة التتر فبراير 2021م .⁵²

على سبيل المثال تم إغلاق شركة التركية بولاية الشمالية يوم 11 أبريل 2019م ، مقابلة مجموعة من أعضاء لجان مقاومة وجان الخلفات والتغيير بمحلية دلقو ديسمبر 2019م .⁵³
أصدر واي جنوب كردفان المكلفت في سبتمبر 2019م قرار بإيقاف شركات التعدين ووجه لجان الأمن المحلية بحراسة مقار عملها، وفتح بلاغات في مواجهة كل من يخالف الأمر ومطاردتهم. لمزيد من التفاصيل : <https://shorturl.at/Llvdv>⁵⁴

لفهم هذه التحول نماذج من منطقة كلوقي بمحليه قدير بولاية جنوب كردفان والتي أعلنت اعتصام مفتوح في الرابع من سبتمبر 2019م ضد شركة التعدين وتطور الى عصيان مدني بإغلاق الأسواق ومباني الدولة مصحوب بمواكب شعبية ومخاطبات قادت زعيم الادارة الأهلية بالمحليه إلى اصدار خطاب رافض لوجود الشركة كونها تسبب ضرر ومرفوضة من السكان وبذلك فقدت الشركة مشروعيتها الشعبية والى سند من الإدارات الأهلية. استجاب لهذا الحراك الكبير قائد الاستخبارات العسكرية في المنطقة بتنفيذ مطالب المحتجين وذلك بمقدمة آليات الشركة وإغلاق أبوابها قبل صدور قرار إيقاف عمل شركات التعدين من الوالي⁵⁵ ، وهو ما تسبب في تهدئة الأوضاع ولم تتطور الى اشكال عنفية كما حدث في محلية تلودي القريبة منها بعد أيام معدودة. رغم ذلك فقد تم إيقاف قائد الاستخبارات العسكرية ونقله من موقعه على الفور⁵⁶ وهو ما يوضح أن هناك مستويات وأشكال استجابة مختلفة بما فيها الجهات المساعية للحفاظ على شكل الدولة القديم وهرميتها وايضا تلك القيادات التي استجابت لمطالب المحتجين في مختلف المواقع.

إنها ظاهرة شديدة التعقيد والتداخل حيث فقدت المحيط الداعم للشركات بصورة شبه متكاملة، لذا فقد بدأت محاولات خلق وضع جديد للحفاظ على استمرار عملها وفي سبيل فهم أثر ذلك على المجتمع المحلي سنقوم باستعراض تجربة محلية أبو جبيهة (الواقعة شمال محلية قدير/كلوقي مباشرة) حيث توجد شركة واحدة عاملة وسوق تعدين أهلي واحد ولكن شركة المخلفات لها مصدر آخر للمخلفات من سوق الحميس للتعدين الأهلي في المناطق الحدودية بين محلية كلوقي وأبو جبيهة بالجبال الشرقية بولاية جنوب كردفان.

بدأت العملية بتغيير تعامل شركة المخلفات بصورة سريعة فيما يخص المسؤولية المجتمعية من مجموعة الكنانة إلى مجموعة الحوازمه (دار علي) وهو ما خلق حساسية بين مجموعات لها تاريخ مشاحنات مع بعضها، تجدر الاشارة الى أن دعم الشركة وفر لمجموعة دار علي مصدر مشروعية أكبر في المنطقة. اقترن تعامل الشركة معهم برغبة الشركة في توفير الحماية الأمنية وذلك بعد زيادة الضغط الشعبي المدني ومحاصرة استخدام السلاح من قبل القوات العسكرية وهو ما قاد الشركة إلى إيكال مهمة الحماية الأمنية للقبيلة وذلك بتعيين حوالي 60 شخص من القبيلة كعناصر تأمين للشركة تم تدريبها و تملكهم أنواع مختلفة من السلاح. وهو ما قد وفر أشخاص مدربين ومصدر تمويل مستمر للفيلية عبر المسؤولية المجتمعية حولت نسبة كبيرة منها إلى شراء السلاح لتمكين القبيلة.⁵⁷

مع هذه التحولات صادف محاولة لجنة الخدمات والتغيير الخاصة بمحليه قدير/كلوقي حفر بئر بالقرب من سوق تعدين الحميس في منطقة حدودية بين محليتين كلوقي وأبو جبيهة وهي منطقة تداخل بين مجموعة الكنانة والحوازمه المتنازعتين على المسؤولية المجتمعية وتمثل المنطقة أهمية أكبر كونها مصدر للمواد الخام (الكرته) التي تعتمد عليها الشركة في الإنتاج، وقد تسببت في نزاع حيث رفض أهالي مجموعة الكنانة إقامة البئر بالقرب من قرى الحوازمه دون معرفة تصريحهم من التنمية (تحوف من توطين وتنمية مجموعات دون أخرى). وأدى النزاع الى إيقاف حفر البئر وسحب الآليات، ورغم تعويض مالك الأرض التي ستقام عليها البئر وهو من المجموعة المعترضة لكن احتدم الخلاف وتم قتله في مساء نفس الليلة من رصاصه غير معروف مصدرها وهو ما قاد إلى اشتغال فتيل النزاع العنيف الذي استمر سنوات منذ بداية العام 2020م دون توقف⁵⁸، هذه القضية ارتبط فيها تغيير موازين القوى برسوم المسؤولية المجتمعية وأيضاً موضوع الخلاف كان بسبب المشروعات المقترحة من رسوم التعدين.

⁵⁵ إيقاف شركات التعدين الأهلي بجنوب كردفان وإتخاذ إجراءات قانونية في مواجهتها، 2019، صوت الهاشم، على الرابط التالي: <https://shorturl.at/0G2p7>

⁵⁶ مقابلات مع عدد من الناشطين والقيادات المحلية في محلية قدير، منطقة كلوقي سبتمبر 2019م.

⁵⁷ تم التأكد من هذه العملية من عدد من المصادر منها عضو لجنة اعتصام أبو جبيهة في منطقة أبو جبيهة ديسمبر 2020م . وعضو لجنة التحقيق التي شكلها مجلس الوزراء، بعد بداية الأحداث التي أكملت استخدام السلاح الذي قدمته الشركة في النزاع الأهلي. وذلك في إفاده في ملتقى حول قضايا السلام والعدالة بولاية جنوب كردفان يناير 2021م. تطابقت الإفادات مع مجموعة نقاش لأعضاء لجان مقاومة أبو جبيهة ومقابلة متفردة مع أحد أعضاء لجنة البيئة ديسمبر 2022م . تمزيق من التأكيد تمت مقابلة غير رسمية مع مسؤول في الشركة المعنية وذكر: نحن غير معنين بأنواع التفروش تمسي لي شنو ، والحكومة قالت ادفعو ليهم دفعنا لهم وبابقي ما مسؤوليتنا. الخرطوم 2021م.

⁵⁸ وجد نزاعات بين جموعات الكواهله والكنانة والدوازمه في الزراعه والرعوي والصخور مع غياب تحظيط الأرضي وتوزيعها ويتم الاعتماد على الأعراف المحلية.

⁵⁹ استمر النزاع صعوداً وهبوطاً دون إيجاد حل حتى حرب اد 15 من ابريل.

⁶⁰ محلية كلوقي تم إقرار أن مخلفات التعدين هي حق المجتمع المحلي وتم بيع نسبة كبيرة لإيجاز مشاريع تنموية بمشاركة المجتمع المحلي عبر لجان الخدمات والتغيير، مقابلة مع رئيس لجنة الخدمات والتغيير لمحلية كلوقي، الذي تمت بمدينة أبو جبيهة في ديسمبر 2020م.

استمر النزاع لسنوات وخلف عشرات الآلاف من النازحين وأعداد كبيرة من القرى المحروقة والقتلى بين محليتي كلوقي/قدير وأبو جبيهة ، وكانت تدخلات الحكومة المختلفة سبب في زيادة الأزمة وما يعنيها هنا في موضوع الورقة هو علاقة النزاع بالتعدين والمسؤولية المجتمعية وكيف تحولت إلى اداة تفكك المجتمعات وتحولت الشركات من كونها واحدة من أدوات النظام الحاكم وتحالفاته، إلى أن كل شركة أصبحت تحاول صناعة دولتها وسياساتها التنموية والأمنية التي تساعدها على الاستمرار في الإنتاج، فحدث التحول من شركات الدولة إلى دوليات الشركات.

مثلت هذه الظاهرة علاقة تبادل بين تحالفات القبائل والشركات مع مراكز السلطة السياسية وبصورة أكبر العسكرية منها مما خلق امتداد سياسي ومشروعية قانونية لاستمرار عمليات التعدين التي تنتشر وسط تفكك اجتماعي ونزاع في جميع المستويات حول السيطرة على الموارد والتمثيل السياسي. ومن المثير أن شركة التعدين في أبو جبيهة كانت لها علاقة غير معلنة مع قوات الدعم السريع والتي يغلب على قياداتها (على الأقل قائد كردفان) في ولاية جنوب كردفان الانتماء لمجموعة الحوازمه، ومع تراجع قدرة الشركة على المنافسة في اقتصadiات غالب عليها الطابع العسكري فقد ألت أغلب ممتلكاتها لشركة الجنيد التي يديرها قائد ثاني قوات الدعم السريع.

مثلت هذه الظاهرة علاقة تبادل بين تحالفات القبائل والشركات مع مراكز السلطة السياسية وبصورة أكبر العسكرية منها مما خلق امتداد سياسي ومشروعية قانونية لاستمرار عمليات التعدين التي تنتشر وسط تفكك اجتماعي ونزاع في جميع المستويات حول السيطرة على الموارد والتمثيل السياسي. ومن المثير أن شركة التعدين في أبو جبيهة كانت لها علاقة غير معلنة مع قوات الدعم السريع والتي يغلب على قياداتها (على الأقل قائد كردفان) في ولاية جنوب كردفان الانتماء لمجموعة الحوازمه، ومع تراجع قدرة الشركة على المنافسة في اقتصadiات غالب عليها الطابع العسكري فقد ألت أغلب ممتلكاتها لشركة الجنيد التي يديرها قائد ثاني قوات الدعم السريع.

بصورة عامة انعكس ذلك بصورة مباشرة على عمل التعدين، وقد توقفت شركات التعدين في محليات التضامن وأبو جبيهة وكلوقي وتلودي وكادقلي ورشاد وغيرها من المحليات وتراجعت بصورة كبيرة في سودري والنهود، وتحولت أنشطة التعدين للشركات المرتبطة بالإنقاذ والمسبية للتلوث إلى أعمال غير مسجلة (عشوانية وغير قانونية) تتم داخل المدن والمناطق البعيدة باستخدام الخلطات والثيوريا والسيانيد في أحواض بعيدة عن أعين المواطنين والحكومة ويتم ترکها من غير معالجة بعد ذلك لتمثل خطورة بيئية عالية ومنتشرة على نطاق واسع، وقد ارتبطت بانتشار السلاح وغياب الأمن.

⁶² وعلى سبيل المثال فقد تم تحريز عدد كبير من الخلطات في محلية أبو جبيهة منتشرة بكثافة داخل عاصمة المحلية و في محلية التترر اضافة الى الابيض عاصمة ولاية شمال كردفان ⁶³ وغيرها من المواقع التي يتم بيع الخام لمواطنيين يقومون باختيار أي مكان للمعالجة وهو ما يقود لانتشار كارثي للتلوث وايضا لتأكل الدولة ونمو اشكال قبلية وعسكرية تنمو وتحالف على انقضاض الدولة وتصبح طفليات تتغذى وتكبر على جسد الدولة بكل مكوناتها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والسياسية.

⁶¹ تم عمل لجنة من مجلس الوزراء، بقيادة د.حامد البشير اوقف النزاع لفترة وبعدها تم تعينه واليا للولاية، وقد تم تشكيل لجنة رسمية وأهلية لجسم ملكية الأرض موضوع النزاع ورغم توصلها لنتائج واضحة بعد اكمال الاجراءات الرسمية والأهلية فقد أوقفها الوالي وهو ما فاق الواقع وظهرت آراء، ترجح أن خطوة الإيقاف تمت بسبب انتقام الوالي لإحدى مجموعات النزاع وذهب آخرين للتشكيك في حياد الوالي كونه مشارك في عمليات التعدين في أبو جبيهة وهو ما نفته الشركة السودانية للموارد المعدنية عبر بيان رسمي، ورغم مطالبة أطراف النزاع بتدخل مجلس السيادة الاتحادي وبعد وصول الوفود للخرطوم ولكن تم اصدار قرار بإرجاع حل القضية للوالي، الذي لم ينجح في إحداث اختراق بسبب قياداته ثقة جميع الأطراف.

⁶² خلال العام 2022 تم إلقاء القبض على العديد من المواقع التي يتم فيها استخدام الذهب باستخلاص الذهب بصورة عشوائية داخل المدن مما يمثل خطورة يمكنها أن تسبب كوارث، وقد تم توثيق ذلك من خلال العديد من التقارير منها: <https://alharakalseyasi.com/21010>.

⁶³ يمكن مراجعة التفاصيل على الرابط التالي : <https://www.sudanakhbar.com/1298887> يمكن النظر للتفاصيل عبر الرابط الثاني: <https://www.suna-sd.net/read?id=760635>

فاتمة

غلب على المسؤولية المجتمعية لقطاع تعدين الذهب في ولايات كردفان والولا، السياسي على دورها التنموي، وذلك بتوظيفها من مراكز السلطة المختلفة في تنافسها على توسيع نفوذها السياسي والاقتصادي. وقد ساهمت في خلق منافسة حادة بين المجموعات القبلية للحصول على نسبة لا 4% التي تمثل مبالغ كبيرة يمكنها أن تساعده على تقوية نفوذ مراكز القوى المرتبطة بالقيادات الأهلية، وقد ساهم ذلك في زيادة حدة النزاع بين المجموعات القبلية على ملكية الأرض التي تعتبر المدخل للحصول على أموال المسؤولية المجتمعية. ساهم تعدد المراكز السياسية والعسكرية في السلطة إلى خلق انقسامات قبلية بين المجموعات المتنافسة لها ارتباط بـمراكز السلطة العسكرية المختلفة مما يعمق من الانقسامات الأهلية وأضعف من آيات حل النزاع التقليدية المتوارثة منذ قديم الزمان، في ظل غياب الدور السياسي المدني الاهداف لتعزيز بناء الدولة المدنية الديمocratique رغم تحكمه (نظريا) في أجهزة الحكم المركزية في فترة الانتقال.

لقد أوضحت الدراسة غياب الدور التنموي الذي تفترض سياسات المسؤولية المجتمعية القيام به، والتحديات المرتبطة بالسياسات الكلية وبنية المؤسسات التي تعيق القيام بذلك الدور بما يدحض قدرتها على إعادة توزيع الموارد وإيضاً استيعابها للمشاركة الشعيبة كعامل مهم في خلق التنمية. ولغياب الدراسات المشابهة فمن المهم سد الفراغ النظري الخاص بطبيعة سياسات المسؤولية المجتمعية وانعكاساتها في تجارب قطاعات انتاجية أخرى مثل إنتاج البترول، مما يمكن من فهم السمات المرتبطة بالمسؤولية المجتمعية كآلية وأيضاً تطبيقاتها على الموارد المختلفة وأثر طبيعة المورد والمكان على السياسات، وهو ما يمكن من تعميق المناقشة حول قضايا التنمية والأنشطة الاستخلاصية بصورة تساعده على تلخيص اللروس وبناء سياسات تنموية أكثر فعالية.

مرفقات

الجهة المستفيدة من المسؤلية المجتمعية	المحلية	الولاية
لا توجد طريقة واضح للمتابعة فقط يمكن ان يتم اخطار من الشركة للجهات الرسمية.	مساهمات طوعية من الشركات للمجتمعات المحلية أو ما يطلق عليه أصحاب المصلحة.	المرحلة الأولى 2015_2017
سنويًا وتوزيعها على الشركات خلال العام.	تم تحديد نسبة 1% من انتاج الشركات مسؤولية مجتمعية.	المرحلة الثانية 2018_2019
تم فتح حساب خاص باسم المسؤلية المجتمعية يصرف منه عبر الشركة السودانية الاتحادية بعد إجازتها للمشروع.	زادت النسبة إلى 6% من الإنتاج الكلي لشركات المخلفات.	المرحلة الثالثة 2020 _ اكتوبر 2021
يتم توريد نصيب المحليات في حساب خاص بالتنمية يحدد صرفه وفق لجان التنمية المحلية مع الجهاز الإداري المحلي.	استمرت 4% لكن اختلفت طريقة التحصيل والتوريد.	المرحلة الرابعة 2021 _

جلوول رقم (3) تم تجميع المعلومات من منشورات الشركة السودانية بالتركيز على (SMRC, 2022)

الولاية	الانتاج / نسبته	2021	2020	2019	2018	2017
شمال كردفان	حجم الانتاج ⁶⁵		453,569.84	572,620.43	1,175,400	1,301,330
	نسبة الانتاج من الانتاج الكلي للسودان		1.27%	1.03%	1.25%	1.21%
جنوب كردفان	حجم الانتاج		35.618	342.529	448.44	256.03
	نسبة الانتاج من الانتاج الكلي للسودان		0.24%	2.01%	2.83%	1.64%
غرب كردفان	حجم الانتاج		50.992	45.567	18.800	184.8
	نسبة الانتاج من الانتاج الكلي للسودان		%0,344	%0,268	%0,118	0.99%

جدول رقم (4) المصدر (تقارير الشركة السودانية وشركات تعدين الذهب).⁶⁶

⁶⁵ التباين الكبير بين حجم الانتاج ناتج عن اختلاف إنتاج شركة فاين قولد بدرجة أساسية، وأيضاً فإن أرقام الإنتاج في الوثائق الرسمية متضاربة وتوجد بينها فروقات كبيرة تفوق الضعف بين بعض الوثائق الرسمية.

⁶⁶ البيانات تم تجميعها من تقارير الشركة السودانية للموارد المعدنية التي تم الاطلاع عليها بالإضافة إلى تقرير صادر في شكل كتاب بعنوان رؤية الشركات العاملة في مجال تعدين الذهب لتطوير القطاع وزيادة الإنتاج 2019.

						الولاية
2021	2020	2019	2018	2017		
	625.765.131	6.350.000	2.774.000	8.849.540	حجم الصرف	شمال كردفان
13%	%6	5%	1%	11%	النسبة من الصرف الكلي	
	163.735.296	23.000.000	28.940.348	7.970.425	حجم الصرف	جنوب كردفان
1%	37%	19%	9%	10%	النسبة من الصرف الكلي	
	4.683.005	-	145.200.000	75.000	حجم الصرف	غرب كردفان
3%	1%	-	47%	0%	النسبة من الصرف الكلي	

جدول رقم (5) يوضح حجم الصرف على المسئولية المجتمعية ونسبة المئوية من الصرف الكلي في السودان.

مركز الدراسات البيئية والاجتماعية

مركز دراسات سوداني تأسس في 2021 بهدف تعزيز العدالة البيئية والاجتماعية. يعمل على معالجة قضايا الموارد والاستخلاص وحقوق الإنسان، وتدور البيئة، والاستغلال الاقتصادي في السودان، من خلال الأبحاث والمناصرة. يركز على تمكين المجتمعات المحلية لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز السيادة المجتمعية. يسعى مركز الدراسات البيئية والاجتماعية لحماية الفئات الأكثر ضعفاً وضمان مستقبلاً أفضل للأجيال القادمة، عبر إنشاء شراكات مع الجهات المحلية والدولية.



3/12/2025

CESS-SUDAN.COM

CONTACT US AT:
INF@CESS-SUDAN.COM

